

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - السوكر -

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- معراجي أنيسة

- سعيداني أسماء

تحت عنوان:

أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2022

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

رئيسا

دكتور محاضر "أ"

د. عقبي لخضر

مشرفا

دكتور محاضر "أ"

د. عون الله سعاد

مناقشا

دكتور محاضر "أ"

أ. بلعيد شكيب

السنة الجامعية: 2024/2023

اهداء

بعد أيام الشقاء و متاهات النصب مر شطر العمر فيها غارقا في الكتب و ها أنا أنقش تاريخي
بأحرف من ذهب فالى الذي أنارت لي دعواته الصالحة دربي ونهلت من معين نصحه مالا
ينفذ و لا يفنى أبا الحبيب إلى التي تبحر الأشواق أشرعة بعينيها و يسجد في حنايا القلب حبا
ليس يجزيها أبا الحنون إلى من ينتظرون قطاف ثمرة جهودي بصبر جميل إخوتي الاحباء
إلى من تضع الملائكة اجنحته لهم الى طلبة العلم.

أنيسة

اهداء

من قال أنا لها "نالها"

الحمد لله عند البدء وعند الختام فما تنهى درب ، و لاختم جهد ولا تم سعي إلا بفضله

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان مخفوفًا بالتسهيلات لكني فعلتها و تلتها أهدي و بكل حب بحث تخرجي :

الى نفسي القوية التي تحملت كل العثرات وأكملت رغم الصعوبات.....

الى من كان دعائها سر نجاحي الى التي كانت لي نورا في عمتي "أمي " أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما تحقق .. إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل والدي"...

إلى من قال فيهم : (سنشد عضدك بأخيك)

إلى أخواتي اخواني سندي في الحياة أدامكم الله ضلعا ثابتا لي ... الذين غمروني بالحب و أمدوني دائما بالقوة و كانوا موضع الاتكاء في كل عثراتي الذين رزقني الله بهم لأعرف من خلالهم طعم الحياة "صديقاتي "...

أسماء

شكر و تقدير

نتقدم بالشكر إلى الله عز و جل الذي وفقنا لإنجاز هذه المذكرة ، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في هذا الجهد، وفي مقدمتهم الأستاذ المشرفة الدكتورة. التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها و نصائحها التي كانت جد قيمة، كما لا يفوتنا أن نعبر عن شكرنا و امتناننا الكبيرين إلى كل من قدم لنا يد العون في إنجاز هذه المذكرة الى كل من نصحنأ وأرشدنا أو وجهنا أو ساهم في إعداد هذا البحث المتواضع . كما نتوجه بالشكر الجزيل الى أعضاء اللجنة المناقشة و الكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير .

فهرس

أ.....	مقدمة:
6.....	الفصل الأول : الأساسيات النظرية لسعر الصرف و ميزان المدفوعات
7	تمهيد:
8	المبحث الأول: أساسيات حول سعر الصرف.....
8.....	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه:
15.....	المطلب الثاني: نظريات تحديد سعر الصرف وسياساته:
19.....	المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف و أنظمة الصرف
22.....	المطلب الرابع: مخاطر تقلبات سعر الصرف وطرق تغطيتها
26.....	المبحث الثاني: رصيد ميزان المدفوعات
26.....	المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات
27.....	المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات
30.....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.....
33.....	المبحث الثالث: أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات
33.....	المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.....
34.....	المطلب الثاني: آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات
35.....	المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات
37.....	خلاصة الفصل:
-2010	الفصل الثاني : تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري و أثره على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-
39	2022)
41.....	تمهيد:
42.....	المبحث الأول: مسار تطور أسعار صرف الدينار الجزائري
42.....	المطلب الأول: سعر صرف الدينار الجزائري ومراحل تطوره.....
46.....	المطلب الثاني: تحليل سياسة سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2010-2022).....
51.....	المبحث الثاني: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.....
51.....	المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات في الجزائري
53.....	المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائري وأرصدته خلال الفترة(2010-2022).....

مقدمة:

بعد انهيار نظام بريتون وودز و التخلي نهائيا عن استعمال الذهب، اتجهت الدول الصناعية الى اعتماد نظام سعر الصرف العائم بدرجاته العديدة، فيما انكبت الدول النامية على ربط عملاتها بعملات الدول الصناعية من منطلق معاملاتها التجارية، و رغبة في الحصول على الاستقرار الضروري للعمل و تحقيق معدلات نمو ملائمة، أدى ذلك الى ظهور أنظمة الصرف التي تبدأ من الربط الجامد كالدولة الى التعميم التعميم الحر، وبهذا المعنى يحتل سعر الصرف حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية، حيث يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية ونظيرتها الخارجية، فهو يحدد قوة العملة وأهميتها الدولية.

وبما أن معظم الاقتصاديات مفتوحة على العالم الخارجي مما يتطلب إنشاء إطار يتم فيه تحديد سعر الصرف من خلال التبادل بين وحدات النقد المحلي ووحدات النقد الأجنبي، لذلك ظهر مفهوم سوق الصرف الأجنبي الذي يتحدد فيه سعر العملة بوصفها سلعة تباع وتشتري حسب قانون العرض والطلب فبوجود هذه السوق أصبح سعر الصرف يتعرض للعديد من التقلبات الناتجة مبدئيا عن مرونة نظام الصرف، حيث تعد سياسة الصرف من اهم ادوات السياسة الاقتصادية كونها آلية فعالة لحماية الاقتصاد من الصدمات التي يمكن التعرض لها إذ تقوم الدولة بانتهاج السياسة التي تمكنها من تعزيز نموها الاقتصادي بهدف اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات، والذي يشكل المرآة الحقيقية التي تعكس العلاقات الاقتصادية للبلاد و تبين وضعية المكانة التي تحتلها في هذه العلاقات و توضح مدى تأثير معاملاتها الخارجية محليا على الدخل الوطني، ولا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين المدفوعات في باقي دول العالم إلا من حيث كونه يعكس وضعا اقتصاديا تتميز به بالجزائر.

و قد عرفت الجزائر مشاكل عويصة في ميزان مدفوعاتها لأسباب عديدة اهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي ارتفاع معدلات الفائدة في الاسواق الدولية و تذبذب بأسعار الصرف اضافة الى ضعف الانتاج الافراط في الاصدار النقدي، وامام هذا الوضع و في اطار التغيرات الدولية في ظل العولمة قامت الجزائر بمجموعة من الاصلاحات الاقتصادية من اجل تحسين الاداء الاقتصادي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية. وكون الجزائر دولة تعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات، ونتيجة الازمة الكبيرة الناجمة عن تدهور

أسعار النفط، تسعى لإيجاد الحلول المناسبة من خلال قيامها بالعديد من الإصلاحات بغية النهوض وبعبارها تتعامل بعمليتين أساسيتين هما الدولار الأمريكي من حيث صادرات البترول و اليورو الاوروبي من حيث الواردات، فإن أي تغيير او تقلب في اسعار سعر صرف هذه العملات سينعكس لا محالة على الاقتصاد الجزائري و على ميزان المدفوعات.

طرح الإشكالية: وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة (2010-2022)؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من المشكلات والتساؤلات الفرعية متمثلة في:

- ما طبيعة العلاقة بين سعر الصرف ورصيد الميزان المدفوعات؟
- ما هو أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات في الفترة (2010-2022)؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة اشكالية البحث تم صياغة الفرضيات الآتية:

- يعتبر سعر الصرف الية فعالة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.
- بما أن الجزائر تعتمد أساسا على عائدات البترول في اقتصادها فإن رصيد ميزان مدفوعات يتأثر بتقلبات أسعار المحروقات .

أهمية الدراسة:

تكن أهمية الموضوع في توضيح مدى تأثير دراسة كل من سعر الصرف وميزان المدفوعات كون كليهما يعتبر ان من أهم العناصر في الاقتصاد الوطني والتجارة الدولية، وذلك كون ميزان المدفوعات هو ذلك السجل الذي تندرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزود فيها الدائنية والمديونية، و في معرفة علاقة تقلبات اسعار الصرف و مدى تأثيرها في رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر ناهيك عن ابراز اهم المراحل التي مرت بها تسعيرة الدينار الجزائري و ابرز سياسات الصرف في الجزائر بدءا من الرقابة على الصرف الى تخفيض قيمة العملة وانتهاء بانتهاج نظام الصرف العائم المدار اضافة الى عرض التطور التاريخي لأرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2022).

أهداف من الدراسة:

- يهدف كل بحث علمي الى تحقيق أهداف معينة، و في ما يخص هذه الدراسة التي تمحورت حول تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات فإن الهدف منها يكمن في:
- معرفة وفهم طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الصرف و رصيد ميزان المدفوعات
 - تسليط الضوء والكشف عن مدى تأثير تقلبات سعر صرفا لدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات
 - التعرف على أهم المحطات التي مرّ بها سعر الصرف الدينار الجزائري والتطورات التي حصلت في رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2022)

أسباب اختيار الموضوع:

- يقف وراء اختيارنا لهذا الموضوع العديد من الأسباب لعل أهمها:
- معرفة تأثير تقلبات أسعار الصرف على رصيد ميزان المدفوعات.
 - التطرق الى وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل عناصر ميزان المدفوعات الجزائري مع وضعيته وخصائصه، واستنتاج مدى ارتباطه بسياسة سعر صرف الدينار.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود دراسة هذا الموضوع المكانية في دولة الجزائر اذ تتناول أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات، اما حدودها الزمانية فتتمثل في الفترة الممتدة بين (2010-2022)

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة المتمثلة في أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات في الفترة الممتدة بين (2010-2022) على المنهج الوصفي و ذلك بهدف استيعاب الجانب النظري فيما يتعلق بسعر الصرف و ميزان المدفوعات، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي و ذلك بغية توضيح مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات في فترة الدراسة.

صعوبات الدراسة:

ككل بحث علمي تواجه الباحثين جملة من الصعوبات عند دراساتهم الاكاديمية، و لعل من اهم الصعوبات

التي اعترضتنا في هذه الدراسة، الاختلاف في الإحصائيات الخاصة بمتغيرات الدراسة المستخرجة من المواقع الرسمية، الأمر الذي جعل من عملية ضبط الأرقام امرا صعبا .
 قلة بل انعدام المراجع التي تتناول إشكالية اختلال ميزان المدفوعات الجزائري بالخصوص كل المراجع المتاحة تتناول اختلال وتوازن ميزان المدفوعات بصفة عامة
الدراسات السابقة:

تناولت عدة دراسات نفس مقارنة موضوع الدراسة أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات فمنها ما ركزت على الدراسات التحليلية لها و منها ما ركزت على الدراسات التجريبية و لعل من أهمها:

-أوباية صالح: أثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية (2010- 2011) تهدف هذه الدراسة إلى أثر تغير سعر الصرف على التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر من خلال تعديل سعر صرف العملة، باستخدام احتياطات الصرف، الرقابة على الصرف

- كمال العقريب أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرت نقود مالية و بنوك جامعة البليدة، 2002/2002 أنجزت الدراسة في أربعة فصول الفصل الأول تضمن سعر الصرف محدداته و مخاطره أما الفصل الثاني تناول فيه الباحث ماهية ميزان المدفوعات الاختلال في ميزان المدفوعات وكيفية معالجته، وتطرق في الفصل الثالث إلى سعر الصرف كألية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات أما الفصل الرابع فخصصه لدراسة حالة الجزائر .

- يوبي محمد ، مذكرة ماستر 2016 بعنوان: قياس أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية تحليلية لفترة(2000-2014) ، جامعة مستغانم، تم الأخذ بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري حيث بين ان الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي في حين ان الواردات في مجملها بعملة اليورو و باستعمال طريقة التكامل المتزامن تم التأكيد على عدم وجود علاقة سلبية بين سعر صرف اليورو و رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من جهة وبين سعر الصرف الدولار وصيد ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

تناولت جِلّ الدراسات السابقة تحليل أثر تغير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي و كذلك اثره على ميزان المدفوعات من خلال دراسة حالة الجزائر، و ما يميز دراستنا اننا حاولنا معرفة مدى أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على وضعية أرصد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2022 إضافة إلى تأثير بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى عليه كأسعار النفط.

هيكل الدراسة :

لإنجاز هذا الموضوع تم تقسيمه إلى فصلين، حيث تناولنا في:

الفصل الأول الذي كان تحت عنوان: الأساسيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات والذي تضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان أساسيات حول سعر الصرف حيث تضمن كل ما تعلق بسعر الصرف من ضبط مفهومه إلى العوامل المؤثرة فيه نظرياته سياساته و وظائفه إضافة إلى مخاطر تقلباته وطرق تغطيتها

أما المبحث الثاني فجاء بعنوان رصيد ميزان المدفوعات، مفهومه، أهميته، مكوناته والعوامل المؤثرة فيه، تطرقنا فيه إلى الأطار المفاهيمي لميزان المدفوعات و أهميته، مكوناته و العوامل المؤثرة فيه، في حين جاء المبحث الثالث بعنوان أثر سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات حيث تم التطرق إلى علاقة سعر الصرف برصيد ميزان المدفوعات.

أما الفصل الثاني تحت عنوان تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري و اثره على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2022)، قسمناه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مسار تطور وسياسة أسعار صرف الدينار الجزائري

أما المبحث الثاني كان بعنوان وضعية ميزان المدفوعات الجزائري تطرقنا فيه إلى خصائص و تطور و إشكالية الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

و المبحث الثالث عنوان ب: أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال الفترة(2010-2022) تضمن اثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على كالم من الميزان التجاري ، حساب راس المال و الرصيد الكلي وأخيرا خاتمة البحث تطرقنا فيها إلى صياغة ملخص لأهم النتائج التي انتهينا إليها من هذه الدراسة.

الفصل الأول

الأساسيات النظرية لسعر الصرف و ميزان المدفوعات

تمهيد:

إن التشابك في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول أدى إلى ظهور مشكلة تباين العملات المتداولة وبغية التوصل إلى حل هذه المشكلة وتسهيل عمليات تبادل السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال بين الدول تم اعتماد أداة عرفت بسعر الصرف يتم توجيهها من خلال سياسة سعر الصرف، و التي تعتبر من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية كونها آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الاختلالات والصدمات على المستوى الداخلي والخارجي، و بذلك فهو أداة موجهة لتحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الخارجية وغيرها، و من هنا تظهر أهمية سعر الصرف وكل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكمية و حجم التجارة الخارجية و بالتالي على وضعية ميزان المدفوعات الذي يعكس وضعية الاقتصاد الوطني مع الخارج، كون هذا الأخير عبارة عن بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية للدولة مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية، وهو ذو جانبيين لتلك المعاملات، كما أنه أسلوب لتنظيم الاستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة، ويعنى ميزان المدفوعات بتسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة او مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي، و على هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى تحديد مفهومي كل من سعر الصرف وصيد ميزان المدفوعات، واثر سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات، من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أساسيات حول سعر الصرف

المبحث الثاني: رصيد ميزان المدفوعات، مفهومه، أهميته، مكوناته والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الثالث: أثر سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات

المبحث الأول: أساسيات حول سعر الصرف

تطرقنا في هذا المبحث إلى أساسيات حول سعر الصرف حيث يعتبر حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، كما يعبر عن المتانة الاقتصادية للدولة سواء تعلق ذلك بمدى استقراره وقابلية العملة للتحويل او بطبيعة النظام المتبع داخل الدولة، حيث قمنا بتقسيمه الى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه:

يحتل سعر الصرف حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية، حيث يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية ونظيرتها الخارجية، فهو يحدد قوة العملة وأهميتها الدولية كونها تتمتع بالاستقرار النسبي وتحتل مكانة كبيرة في التجارة الدولية وتحظى بالقبول الدولي عند تسوية المعاملات الخارجية بها، وبهذا يعتبر هذا المقياس من المتضمنات الرئيسية لسياسة الاقتصاد الكلي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

أولاً: مفهوم سعر الصرف

1- **تعريف سعر الصرف:** يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، فهو بهذا المعنى "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملة أخرى"¹، ويقصد أيضا بسعر الصرف عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ويركز هذا التعريف على آلية العرض والطلب وذلك باعتبار إحدى العمليتين سلعة والثانية ثمن لها كما يمكن القول بأنه: ثمن العملة المحلية بالنسبة لعملات مختلف الدول الأخرى"²

كما يعرف سعر الصرف "بأنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الاداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الامر تشجيع الصادرات وتوفت الواردات"³، و يعرف أيضا على انه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عمليتين، فإحدى

¹، 2 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2016، ص: 19

³حميدات محمود ، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1966، ص: 105

العمليتين تعتبر سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمنها لها فسر الصرف عبارة عن الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى¹، كما يعرف على أنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي لذلك يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين، فمن الزاوية الأولى، يعرف سعر الصرف بأنه: عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي. ومن الزاوية الثانية، ينظر إلى سعر الصرف على أنه: عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية، فهو سعر عملة ما مقابل عملة أخرى، أي نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمنها لها. وعليه يمكن تعريف سعر الصرف على أنه النسبة الناتجة عن شراء وبيع عملة ما بعملة أخرى وذلك يعني أنه عدد الوحدات المدفوعة من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وتجدر الإشارة إلى وجود طريقتان لتسعيرة سعر الصرف هما²:

- التسعيرة المباشرة: تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة

واحدة من العملة الأجنبية مبلغها ثابت تسمى بعملة الأساس

- طريقة التسعير غير المباشرة: وتبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تشتري

مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية والتي تعتبر في هذه الحالة هي المبلغ الثابت (عملة الأساس)

في حين العملة الأجنبية تمثل المبلغ المتغير

ثانياً: أنواع سعر الصرف: يتضمن سعر الصرف مجموعة من الأشكال و الأنواع تتحدد وفق العلاقة التي

تربط العملة المحلية بعدة إجراءات أهمها:

1- سعر الصرف الاسمي: ويعد مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد

آخر" وهو لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية، فالعملة المحلية يمكن أن تكون في تحسن إذا ارتفع

¹ فخري سمير نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر و

التوزيع، الأردن، 2011، ص 15

² لطرش طاهر ، الاقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2007، ص: 96 .

سعرها مقابل الاجنبية أما إذا انخفض سعرها مقابل الاجنبية فتكون في حالة تدهور¹ يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض ، كما يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما وفقا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، و يعتبر مؤشر يقيس القيمة الخارجية لعملة بلد معين مقارنة بعملات الدول الشريكة لهذا البلد، حيث يمثل المركز التجاري لكل بلد شريك في التجارة الخارجية لهذا البلد وزنا ترجيحيا لعملته أثناء حساب سعر الصرف الفعلي الاسمي²، و ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي نفس البلد.

2- سعر الصرف الحقيقي : "يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية"³ و بهذا المعنى فهو يقيس القدرة على المنافسة و يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض ويمكن حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية :

$$TCR_{i/j} = TCM_{i/j} * \frac{P^*}{p}$$

$TCR_{i/j}$: سعر الصرف الحقيقي لعملة البلد بالنسبة لعملة البلد. ج.

$TCM_{i/j}$: سعر الصرف الاسمي لعملة البلد بالنسبة لعملة البلد. ج.

P^* : مستوى العام الأسعار في الدولة الأجنبية.

P : المستوى العام الأسعار في الدولة المعنية

¹تماضر جابر البشري الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (1970-2013) مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16 العدد 02 جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية،

2015، ص: 63

² لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص: 235.

³ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ص: 104.

3- **سعر الصرف الفعلي:** يعطي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بعملة أجنبية، هذا السعر يعكس تطور المنافسة في الاسعار لدولة ما مقارنة بدولة أخرى، آخذين بعين الاعتبار تطور سعر الصرف الاسمي وحركة الأسعار في البلد المعين وباقي العالم، أنه "مقياس أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الاجنبية، عندما يتم تقييمها بعملة موحدة"¹

$$TCE_i = \sum_{j=1}^W W_{j,t} = \frac{TC_{i/jt}}{TC_{i/j0}}$$

TCE_i : سعر الصرف الفعلي للعملة المحلية في الزمن t

$W_{j,t}$: الوزن المرجح لمبادلات الدولة في مجموع لمبادلات الدولة المحلية.

$TC_{i/jt}$: سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية بالنسبة لعملة الدولة Z في الزمن t

$TC_{i/j0}$: سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية بالنسبة لعملة الدولة Z في سنة الأساس

ثالثاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

تتعدد العوامل التي يمكنها التأثير على سعر صرف العملة لدولة ما، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي لذلك يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما:

1-العوامل الاقتصادية:

1-1- **التغيرات في قيمة الصادرات والواردات:** عندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات فإن قيمة العملة ستتجه للارتفاع نتيجة لتزايد الطلب من طرف الأجانب على هذه العملة مما يشجع عملية الاستيراد من الخارج وهذا يعمل على إعادة التوازن لسعر الصرف.

1-2- **تغير معدلات التضخم:** يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها "يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف"² و بذلك يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع في قيمة العملة، فمثلاً عندما ترتفع قيمة

¹شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص: 21 .

²السيد عبد المنعم علي، حبيب عبد الرحمن نظام ، النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت 1986، ص: 7.

العملة في بلد ما ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية، وبالتالي على العملات الأجنبية، وكنتيجة للأسعار المرتفعة في هذا البلد بسبب التضخم المحلي سيقل استيراد الأجانب من سلع هذا البلد، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف بسبب تزايد الطلب على هذه العملة، وهذا يبين أن لحالة التضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة.

ومن هنا نلاحظ في بعض الاقتصاديات أن تخفض سعر صرف العملة يؤدي إلى التضخم، كما هو الحال في الجزائر ومنه يمكن القول أن التأثير بينهما متبادل.

1-3- التغير في معدلات الفائدة: إن انخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الاستثمارية يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستثمار مما ينشط الاقتصاد الوطني ويؤدي ذلك إلى تحسين قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، "وفي حال ارتفاع أسعار الفائدة يضعف التوجه للاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض النمو الاقتصادي وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى"¹

1-4- المضاربة: إن المضاربة هي قيام المضارب بشراء العملات التي يتوقع ارتفاع أسعارها وبيع العملات التي يتوقع انخفاضها، وبيع العملات في سوق الصرف الأجنبي سيزيد من الكمية المعروضة منها في سوق الصرف الأجنبي، فينخفض سعر صرف العملة المحلية مقابل الأجنبية، "في حين أن زيادة شراء العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الطلب عليها فيرتفع سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية"²

1-5- التغيرات الهيكلية: إن التغيرات الهيكلية تؤدي وخاصة تلك المتعلقة بالهيكل الانتاجي في دولة ما إلى تغير سعر صرف عملتها النقدية؛ فإذا استخدمت الدولة وسائل تكنولوجية حديثة في مجال الإنتاج؛ فإنها تتمكن من زيادة إنتاجيتها إلى الحد الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار منتجاتها تدريجيا بسبب هذه

¹رؤابح عبد الرحمن ، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي للون الصيني مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الصين إلى الولايات المتحدة للفترة (200-2016) مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 1 جامعة طاهري محمد، بشار، 2019 ، ص: 7.

²بوشمال محمد، أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2016) أطروحة دكتوراه ف العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2000-2019، ص: 11.

الزيادة ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على منتجاتها من قبل الدول الأخرى فتزداد صادرات تلك الدولة ومن ثم يزداد الطلب على عملتها النقدية، ويؤدي ذلك بالنتيجة إلى زيادة سعر صرف عملتها النقدية¹.

1-6- ظروف السوق: إن الطريقة التي يتجاوب بها السوق مع الأخبار والتقارير والمعلومات التي يستلمها تؤثر على أسعار العملات فيه، فنجد تجاوب السوق لوضع معين في بعض الأحيان قويا في حين يكون تجاوبه لنفس الوضع في وقت آخر مختلفا تماما، ذلك أن التقارير والتصريحات والاشاعات نفسها تؤثر على الأسعار بدرجات مختلفة، معتمدة في ذلك على درجة التجاوب الذي يكون أحيانا قويا و أخرى ضعيفا، فنظرة المتعاملين في السوق وتجاوبهم لتطورات وأحداثه مختلفة، ومتناقضة حول نفس الموضوع" فقد يتحدد رأي بعضهم مثلا وفقا لاتجاه الأسعار طويل الأجل والمبني على المؤشرات الأساسية في حين يتحدد رأي البعض الآخر وفقا لاتجاه الأسعار قصيرة الأجل المبني على ردود فعل السوق السريعة وظروفه الفنية والسيكولوجية²

1-7- التعريفات الجمركية و الحصص: إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف .

1-8- ميزان المدفوعات: يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي. ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فان ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات³

1- العوامل غير الاقتصادية:

¹ جايد سعود مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 149.
² كنج ماهر شكري و عوض مروان ، المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق) معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004، ص: 219.
³ زكي رمزي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد، 118 الكويت، 1987، ص: 07.

بالإضافة الى العوامل الاقتصادية هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية في التأثير على سعر الصرف ويمكن إجمالها كالآتي:

1-2- الاضطرابات والحروب: "تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلاد بصورة عامة"¹ حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فان اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا ويفقد الثقة بعملة البلد جراء ارتفاع معدلات التضخم.

2-2- الخبرة في أسواق المال: "إن خبرة المتعاملين في أسواق المال وقوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على سعر صرف العملات"² حيث ينشط المتعاملون في سوق العملات الأجنبية على ضوء ما لديهم من مهارات وخبرات بالسوق وأحواله، ومن خلال هذه الخبرات يحددون اتجاه أسعار الصرف واتخاذ القرارات بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه حيث أن الأسعار تتأثر بخبرتهم وبمهاراتهم كما أن "أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة، إضافة إلى حجم التزاماتهم القائمة، حيث أن التأثير على أسعار الصرف يكون أقوى كلما كان الحجم أكبر"³

1-3- الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر "وان سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه"⁴.

نستنتج مما سبق أنه إذ أدى أي عامل من العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى السلع الأجنبية، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها في الحين وإذا أدى أي عامل منها إلى انخفاض الطلب النسبي على السلع المحلية، فإن العملة المحلية ستخفض قيمتها.

¹ هاشم فؤاد، عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص: 222.

² العصار رشاد، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2000، ص 47

³ بوشريط كمال، تغيرات سعر الصرف وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص: 51.

⁴ العصار رشاد، مرجع سبق ذكره، ص: 46 .

المطلب الثاني: نظريات تحديد سعر الصرف وسياساته:

توجد العديد من النظريات المفسرة لسعر الصرف لعل أهمها نظرية تعادل القوة الشرائية، نظرية تعادل أسعار الفائدة، نظرية الأرصدة.

أولاً: نظريات تحديد أسعار الصرف: في ظل اختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية في تحديد قيمة العملة والتي يمكن صياغتها على شكل نظريات اقتصادية تحاول كل منها تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول ومن بين هذه النظريات نذكر:

1- نظرية تعادل القوة الشرائية: تنص هذه النظرية على " أن سعر الصرف التوازني بين عملتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما"¹ ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي **غوستاف كاسيل** في نهاية الحرب العالمية الأولى لمعرفة مقدار الانحراف عن التوازن في أسعار صرف العملات حيث مع اضطراب الأحوال الاقتصادية والتجارية نتيجة الحرب، وعدم إتباع قاعدة الذهب، وانتشار موجات التضخم ساءت الأحوال النقدية في معظم الدول، لكن بعد الحرب انشغلت الدول باستئناف التجارة فيما بينها ومن ثم كانت في حاجة إلى اختيار سعر صرف توازني يكفل التوازن في موازين مدفوعاتها الخارجية حيث يتحدد سعر الصرف حسب هذه النظرية بين عمليتي بلدين بالمستوى العام لأسعار هذين البلدي"²، وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات :

- تجانس السلع بحيث لا يمكن التفرقة بينها لا من حيث السعر ولا من حيث النوعية والجودة والشكل؛
- إهمال تكاليف النقل وحواجز التبادل (حقوق الجمارك، القيود غير التعريفية) ؛
- توفر المعلومات بشأن انعدام التكاليف للأسعار المطبقة في كل دولة؛
- يكون سعر الصرف التوازني معلوما؛
- عدم حدوث تغيرات في حركة رؤوس الأموال خلال الفترة التي تحددت أسعار الصرف فيه؛

¹ فاروق طارق الحصري، الاقتصاد الدولي (نظريات التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، سياسات التجارة الدولية، المنظمات الاقتصادية الدولية، التجارة الإلكترونية، الأزمة المالية العالمية) المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر 2010 ، ص: 99.

²ترفو محمد، فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية -دراسة قياسية (تونس، الجزائر والمغرب) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012، ص: 14.

- عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني تنعكس على تكاليف الانتاج (العرض) وأذواق المستهلكين والدخول (الطلب)؛
- سيادة مبدأ حرية التجارة الخارجية؛
- عدم وجود تطبيقات الاحتكار التام أو احتكار القلة الذي يؤدي إلى اختلاف أسعار بيع السلع في مختلف الدول؛ وتصاغ نظرية تعادل القدرة الشرائية كما يلي:

$$\frac{Ip_D}{Ip_E} = \frac{C_{t1}}{C_{t0}}$$

C_{t1} : سعر الصرف (فترة t1)

C_{t0} : سعر الصرف القديم (الفترة t0)

Ip_E : مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الخارج

Ip_D : مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الداخل

$$\frac{\text{سعر الصرف الجديد}}{\text{سعر الصرف القديم}} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في الدولة الاصل}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في الدولة الأجنبية}}$$

1-نظرية تعادل أسعار الفائدة: خلال فترة استخدام قاعدة الذهب اكتشف صانعو السياسة المالية والنقدية أن أسعار صرف العملات تتأثر بالتغيرات في السياسة النقدية للدول فعند زيادة إحدى الدول لأسعار الفائدة يتبعه عادة ارتفاع سعر عملة تلك الدولة والعكس صحيح¹، حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الأجل.

قام بصياغة هذه النظرية كينز الذي يرى أن سعر الصرف الأجل يتبع التغيرات في أسعار الفائدة، وذلك أن دخول وخروج عملة دولة بالنسبة لعملة دولة أخرى يتحدد من خلال الاختلاف في أسعار الفائدة في السوق النقدي للبلدين، حسب هذه النظرية "تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة. وكقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد معين

¹ كامل دريد آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص: 40.

مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة، إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أقرب من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائد في البلد الآخر، والعكس صحيح¹، حيث تسير العملية كالاتي: يوظف المستثمر أمواله M في الأسواق الداخلية لمدة سنة مثلا، فحيصل في نهاية التوظيف على $M(1+i)$ هذه القيمة حسب هذه النظرية يجب أن تكون مساوية للقيمة المحصل عليها في حالة تحويل هذه الأموال إلى عملات أجنبية بسعر الصرف الآني وتوظيفها في السوق الأجنبي بمعدل *أثم إعادة بيعها للحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية.

2-نظرية كفاءة السوق: السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، مما يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم..... الخ، علما انه من شروط السوق الكفاء نجد أن:

-عدم وجود قيود على التعامل حيث يستطيع المستثمر بيع أو شراء أي كمية من الأسهم مهما صغر حجمها بسهولة ويسر نسبيا مما يعين قابلية الأوراق المالية للتجزئة؛
-توافر معلومات كاملة عن الأسواق المالية الموجودة في السوق لجميع المتعاملين، وبدون تكاليف إضافية، وبما يسمح بأن تكون توقعات جميع المتعاملين متماثلة؛
-وجود عدد كبير جدا من المتعاملين بحيث لا يؤثر تصرف أي منهم على حركة الأسعار في السوق وبالتالي يقبل كل منهم السعر كأمر مسلم به؛

-يتمتع المتعاملون في السوق بالرشد الاقتصادي، وبالتالي سوف يسعى كل منهم إلى تعظيم منفعته الخاصة؛
3-نظرية الأرصد: تقوم هذه النظرية على أساس "أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيدها موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها الخارجية أي ارتفاع سعر صرفها وإذا كان سلبيا فهذا يدل على زيادة عرض العمل"²

¹ عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص: 56.

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 88.

ولقد أثبت بعض الاقتصاديين الالمان أمثال Diehl صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى. فالأسعار الخارجية للمارك الألماني حينذاك لم تتأثر بالرغم من الزيادة الكبيرة في كمية النقود وسرعة تداولها وارتفاع الأسعار، ويرجع السبب في ذلك أن الميزان الحسابي كان متعادلا فلم يسمح لألمانيا بزيادة وارداتها عن صادراتها أي لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على قيمة العملة الخارجية. وهناك استثناء لهذه النظرية كما في حالة ما إذا كان الميزان الحسابي غير موافق ولكن قبل الدائنون تأجيل الحصول على حقوقهم¹.

ثانيا: سياسات سعر الصرف: تعد سياسات سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية من أجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من اختلال توازنه، بغية فهم سعر الصرف حيث تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية التي تسمح بتحقيق اهداف التشغيل الكامل، النمو والاستقرار، التوازن الخارجي.

1-تعريف سياسة سعر الصرف: " هي سياسة تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف، حتى لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين"² وبهذا المعنى هي سياسة اقتصادية تظهر أهميتها في كثير من الاستخدامات والمجالات تلجأ لها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف ضبط وتسيير الاقتصاد ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته لذلك تعد أداة هامة للسياسة الاقتصادية يجب استخدامها مع الوسائل الأخرى في إطار سياسة اقتصادية متجانسة.

2-أنواع سياسات الصرف: نميز بين نوعين منها:

2-1- سياسة تخفيض قيمة العملة: هي إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبية أي رفع سعر الصرف الأجنبي، ونفرق بين مفهوم تقييض قيمة العملة وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات

¹ تادرس صبحي ا قريصة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية بيروت لبنان، 1983، ص: 344.

² أ تمار أمين، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر- للفترة (1986-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة لونيبي علي، البليدة، 2018 ، ص: 119.

النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، أما انخفاض قيمة العملة فهي حالة تلقائية تحدث نتيجة ظروف اقتصادية معينة كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة في سوق الصرف الأجنبي، "يتعلق التخفيض بالمعاملات في سوق الصرف الأجنبي فقط في حين يمتد الانخفاض إلى السوقين سوق الصرف والسوق الداخلي للسلع والخدمات"¹ و تعتبر سياسة التخفيض من السياسات التي تعتمد عليها معظم الدول النامية لتشجيع صادراتها والتقليل من وارداتها.

2-2 سياسة الرفع من قيمة العملة: معناه أن يعاد تقييم العملة وهو عكس التخفيض، فإذا كان التخفيض يؤدي إلى ازدهار قطاع الصادرات فإن رفع قيمة العملة يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية مقابل السلع المصدرة بالمقارنة مع عائداتهم قبل رفع قيمة العملة، كما أن رفع قيمة العملة يعتبر عامل إيجابي بالنسبة للمستوردين حيث ترتفع مداخيلهم وذلك لانخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع المحلية²، وترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف والتوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية ، ونقول عن عملة ما أنها مقدره أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة حيث لا يمكن الحديث عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل.

المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف و أنظمة الصرف

بما أن معظم الاقتصاديات مفتوحة على العالم الخارجي مما يتطلب إنشاء إطار يتم فيه تحديد سعر الصرف من خلال التبادل بين وحدات النقد المحلي ووحدات النقد الأجنبي وبذلك ظهر مفهوم سوق الصرف الأجنبي الذي يتحدد فيه سعر العملة بوصفها سلعة تباع وتشتري حسب قانون العرض والطلب وبذلك أصبح يؤدي عدة وظائف .

¹ علي عبد الرحمن الجيلاني ، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد ،04 العدد ،03 جامعة مصطفى سطمبولي، معسكر، 2015، ص: 14.

² ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة بن أحمد، وهران، 2014، ص: 72.

أولاً: وظائف سعر الصرف: إن وظائف سعر الصرف تعني الأسعار التي تتم في الأسواق النقدية من خلال تبادل العملات الأجنبية لبعضها، وقد تطورت مختلف التعاملات النقدية خلال ثلاث عقود الأخيرة نتيجة المخاطر و الخسائر المترتبة عن التعويم و التقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات و يؤدي سعر الصرف عدة وظائف لعل أهمها:

1- الوظيفة القياسية: "حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية"¹ وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

1-2- الوظيفة التطويرية: تعني انه يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة ، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار .

1-3- الوظيفة التوزيعية: سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

ثانياً: أنظمة الصرف: عرف نظام الصرف عدة تطورات بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم*²، كان نظام بريتون وودز*¹ يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بالذهب وكانت الدول ترتبط عملتها بسعر ثابت مع الدولار إلا أن الأمر سرعان ما تغير بعد إعلان الرئيس نيكسون في 1974 منع تحويل الدولار إلى ذهب. ومثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيار نظام بريتون وودز ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف ثلاثة أنماط أساسية هي:

1- نظام سعر الصرف الثابت: ساد هذا النظام من الصرف في ظل قاعدة الذهب على شكل المسكوكات الذهبية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى..

¹ ،2 تقي عرفان الحسيني، التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان، 1999، ص ص: 149، 150.

عندما عادت الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية والدول المتخلفة في صورة الصرف الذهبي، هذا النظام يتحقق في حالة الدول التي تتعامل بقاعدة الذهب حيث ترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب، أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض. ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل ألا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتاً. لأنه "إذا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم يبيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمان العملة إلى الأصل"¹ وفي ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إما عن طريق التثبيت بعملة واحدة أو التثبيت بسلة من العملات:

1-1- التثبيت بعملة واحدة : تكون عملية الربط بعملة واحدة نتيجة لكون المبادلات تقوم بهذه العملة، مثلما هو الحال في البلدان المصدرة للبترول التي تقوم صادراتها بالدولار أو نتيجة للترابط الاقتصادي الوثيق، وهو ما يميز العلاقات الاقتصادية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أمريكا اللاتينية، من مزايا هذا النظام أنه:

-يحقق استقرار سعر الصرف بين الدول النامية وشركائها التجاريين والذي يؤدي إلى التخفيض من درجة عدم التأكد، التي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف، وهذا ما يسهل تدفق رؤوس الاموال وتشجيع استقطاب الاستثمار نحو الدول النامية، إضافة إلى أنه يشجع التجارة بين الدولتين؛

-يربط السياسة الاقتصادية المحلية بالسياسة الاقتصادية لدولة العملة الارتكازية، فإذا كانت هذه الأخيرة تتمتع بالاستقرار فهذا يزرع الثقة في الدولة، مما يشجع استقطاب التجارة والاستثمار فيما بين الدول؛

-يحدد معيار واضح للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، بهدف الحفاظ على العملة المحلية من قبل السلطة النقدية لمواجهة العملة الارتكازية؛

¹ فريد أحمد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص: 95.

* إنظام للعلاقات النقدية يضع الدولار الأمريكي معياراً واحداً لتسويات العملة الدولية وتخزين الاحتياطيات.

*2 تعويم العملة هو سعر صرف العملة الذي طرأ عليه تعويم بحيث أصبح محرراً بشكل كامل، فلا تتدخل الحكومة أو المصرف المركزي في تحديده بشكل مباشر، وإنما يتم إفرازه تلقائياً في سوق العملات من خلال آلية العرض والطلب التي تسمح بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية

1-2- التثبيت بسلة من العملات: "إن هذا النظام يؤدي إلى الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة التي ربط سعر صرفها بسلة من العملات"¹ لأن درجة التذبذب في أسعار الصرف يكون نسبياً قليل وينخفض تأثير التغيرات الاقتصادية للدول التي تم اعتماد عملتها للربط على الدولة التي تم ربط سعر عملتها بسلة من العملات ومن مميزات هذا النظام إرساء الثقة في روح المتعاملين التجاريين وأصحاب رؤوس الأموال الأجانب بسبب قلة التقلبات في سعر الصرف، خاصة إذا كانت العملة أو العملات المكونة للسلة تتميز بالثبات والاستقرار، كما أنه نظام يجمع بين ثبات الصرف من خلال ربط العملة و نظام حرية الصرف من خلال تعديل سعر الصرف وفق أوضاع ميزان المدفوعات.

1-2 نظام سعر الصرف العائم: تعويم العملة هو سعر صرف العملة الذي طرأ عليه تعويم بحيث أصبح محرراً بشكل كامل، فلا تتدخل الحكومة أو البنك المركزي في تحديده بشكل مباشر وإنما يتم إفرزه تلقائياً في سوق العملات من خلال آلية العرض والطلب التي تسمح بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية "وبالتالي فإن سعر صرف العملة المحلية بعملات أجنبية يتحدد على أساس عرض وطلب العملة المحلية مقارنة بعرض وطلب العملة الأجنبية في سوق الصرف"² ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من التعويم:

1-2- التعويم الحر: يغيب فيه التدخل الحكومي وتستمر تقلبات السوق حيث تحافظ القوى المؤثرة في هذه التقلبات على فاعليتها، وفي ظل هذا التعويم لا ينتقل التضخم بتأثيراته عبر الآليات النقدية، وبالتالي لا يحدث أي تغيير في الارصدة النقدية الحكومية³

2-2- التعويم المدار: حسب هذا النظام، فإن قيمة العملة تتحدد من خلال العرض والطلب على العملات الأجنبية، مع احتمال تدخل السلطات النقدية

المطلب الرابع: مخاطر تقلبات سعر الصرف وطرق تغطيتها

يعتبر خطر سعر الصرف حادثه مالية للتغيرات الحاصلة في سوق الصرف، فخطر الصرف يتعلق بالتغيرات غير الملائمة للعملة .

¹ كامل دريد آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

³ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص: 299.

أولاً: مخاطر سعر الصرف: إذا كان خطر الصرف يعني خطر " الخسارة المحتمل بسبب وجود اختلاف وتباين غير معروف مسبقاً مرتبط بالتغير في سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المرجعية"¹ وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التغيرات في أسعار صرف عملات التقويم والدفع لنشاطات تلك المؤسسات و تتضمن مخاطر الصرف المخاطر التالية :

1-مخاطر مالية: هي تلك الناتجة عن التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة التي تحدث فجأة و بحدة في بعض الأحيان و هي من أكثر المخاطر وضوحاً و هذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.

2-المخاطر التمويلية: هي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عند ما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

3-مخاطر الائتمانية: تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه²، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، أو كإزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع وقد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية"³

4-مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات التجارية: كل المؤسسات التي تحقق عمليات تجارية سواء صادرات أو واردات محررة بالعملة الأجنبية فإنها تتعرض لمخاطر الصرف:

¹ عباس علي براهيم، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة مالية، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، 2012، ص: 32.

² توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن 2010، ص: 215.

³ إبراهيم اسماعيل الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة روزنا، 2007، ص: 232.

4-1- خطر الصرف والواردات: عند قيام مستورد بعملية استيراد عليه أن يدفع قيمة الصفقة التجارية في موعد محدد ومبلغ معين بالعملة الأجنبية وعليه أن يأخذ بعين الاعتبار ثلاث أسعار لتحرير مشترياته :

• سعر اليوم الذي يعقد المستورد طلبيته مع المورد؛

• سعر يوم جمركة السلعة؛

• السعر الذي يشتري به العملات لدفع قيمة مشترياته؛

علما ان عدم التغطية للخطر تبقي العائد مجهولاً بالنسبة للمستورد حتى وقت انتهاء عملية الاستيراد.

4-2- خطر الصرف والصادرات: إن المؤسسات قد تتعرض لخطر الصرف من جراء تصدير منتجاتها، فهي تتعرض إلى خسارة عند انخفاض قيمة العملة التي تمت الفاتورة بها قبل تاريخ الدفع أو التسوية، كما يمكن أن يحقق ربحاً في حالة ارتفاعها.

ثانياً: تقنيات وطرق تغطية مخاطر الصرف: يقصد بالتقنيات جملة الإجراءات والتدابير التي تتخذ من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى، ومن هذه الإجراءات و التقنيات ما يلي:

1- تقنيات التغطية الداخلية: تتمثل الأساليب الداخلية لتخفيض مخاطر سعر الصرف في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية بالمؤسسة دون اللجوء إلى أي طرف خارجي:

1-1- تقنية المقاصة la Compensation : تعتبر من الأساليب الأكثر شيوعاً لتسوية الحقوق والالتزامات القصيرة الأجل التي تستخدم فيها عملات مشتركة، وتتم المقاصة عن طريق الحقوق المشتركة لطرفين أو أكثر بعملات متماثلة بحيث لا يظهر إلا الرصيد الصافي وتتخذ المقاصة شكلاً ثنائياً أو جماعياً، حيث تعتبر المقاصة ثنائية عندما تتعلق بمؤسستين تتحقق بينهما علاقات تجارية متبادلة، أما نظام المقاصة الجماعية فيتم إنشاؤه بين مجموعة من المؤسسات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة.

1-2- التقنيات المتعلقة بالعملة: la monnaie de facturation: عملة الفاتورة هي العملة التي يحرر بها عقد البيع أو عقد الشراء. ولتجنب التعرض لخطر الصرف الطريقة الأسهل هي الفاتورة بالعملة المرجعية، والتي في الغالب هي العملة الوطنية. هذه الطريقة تلغي كل شك لان المصدر والمستورد الذي عقد الصفقة بعملته الوطنية يعرف بصفة أكيدة المبلغ الذي سوف يستلمه

أو يدفعه عندما يحين أجل الاستحقاق¹

1-3- تعديل تواريخ المعاملات: وتقوم هذه العملية على مبدأ تعجيل أو تأخير الارادات والمدفوعات بعملة أجنبية وهذا من أجل الاستفادة من ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف، ويكون التعجيل أو التأخير حسب التوقعات المستقبلية لسعر الصرف 'مثلا: إذا كان من المتوقع انخفاض الدولار في نهاية الأسبوع فإن المؤسسة ستنتظر حتى انخفاض الدولار ثم تقوم بدفع فواتيها أي تأخير الدفع حتى نهاية الاسبوع، وبالعكس إذا كان من المتوقع ارتفاع الدولار فسيتم تعجيل الدفع بهذه العملة"²

2- تقنيات التغطية الخارجية : تتمثل في:

2-1- الشراء والبيع الآجلة للعملة: يقوم المتعاملون بشراء العملة بسعر معين يحدد أنيا وتسلم العملة في تاريخ لاحق إذا كانت هناك توقعات بارتفاع سعر عملة الدفع، وإذا كانت هناك توقعات بانخفاض سعر عملة القبض، فإن المتعاملين يتوجهون إلى بيعها بعقد آجل.

2-2- إبرام عقود مبادلة العملات: وهي عبارة عن اتفاق بين طرفين يقضي بتبادل مبالغ متساوية من عملة معينة ومدفوعات فائدتها خلال فترة زمنية محددة.

2-3- إبرام عقود مستقبلية : هي عبارة عن اتفاق بين متعاملين لشراء أو بيع عملة معينة بسعر محدد بتاريخ تسليم لاحق يحدد أثناء إبرام العقد، فإذا ما توقع أحد المتعاملين ارتفاع سعر عملة الدفع في تاريخ الدفع، فإنه يقوم بشراء عقد مستقبلي لشراء مبلغ العملة المعنية وتغطية خطر الصرف المصاحب لها، وفي حالة توقع انخفاض سعر عملة القبض فإنه يقوم بإبرام عقد مستقبلي لبيع هذه العملة مستقبلا بالسعر المتفق عليه.

2-4- إبرام عقود خيارات: هي عقود تعطي لحامله الحق -وليس الالتزام- في شراء أو بيع عملات بسعر محدد ولأجل محدد من أسابيع إلى أشهر، ويتحدد أجل إمكانية تنفيذ مشتري الخيار لهذا الحق حسب نوع الخيار.

¹ صلوح محمد العيد، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنيرال خلال الفترة (1998-2013) مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد، 10 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2015، ص: 44.

²ببرنة، عبد العزيز، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص: 37.

المبحث الثاني: رصيد ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي يستعان بها في رسم السياسات الاقتصادية وما زاد في أهميته هو الارتفاع في حجم المبادلات الخارجية الدولية، وعلى هذا الأساس نحاول إبراز مفهومه أهمية مكونات ميزان المدفوعات .

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات وضعية إحصائية ترسم لنا صورة محاسبية لمجموع تدفقات الأصول الحقيقية المالية والنقدية بين المقيمين في بلد وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات على أنه: "سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسمياً، يعتمد قيماً مزدوجاً لخاصة المقبوضات والمدفوعات اللتان يترتب عليهما حقوق دائنة والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة"¹؛

هو بيان أو سجل محاسبي، يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية و المالية و النقدية، بين المقيمين في بلد ما و غير المقيمين خلال فترة معينة.² كما يعرف "ميزان المدفوعات هو سجل منظم لجميع العمليات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين في دولة معينة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة"³

يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه "سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاد دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها و التزاماتها اتجاه بقية دول"⁴، و بهذا المعنى فهو عبارة عن بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من

1 هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الجديد للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص: 235.

2 حسن عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1 الفتح للطباعة و النشر، مصر، 2003، ص: 100.

3-Samuel donalain, économie . internationale, contemporaine, o.p.u Alger , 1993,p:27.

4 صرامة عبد الوحيد و نوفل بلول، قياس العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات – دراسة حالة مجموعة من الدول

العربية خلال الفترة 2000-2016 جملة المالية وحوكمة الشركات، المجلد، 02 العدد، 02 جامعة العربي بن مهيدي

أم البواقي، 2018، ص: 49.

البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية. يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص ضعف أو قوة اقتصاد هذه الدولة و تحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات الاحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة.

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات: يعتبر التسجيل في ميزان المدفوعات مسألة ذات أهمية وذلك لأنه:

- يعد أداة هامة للتحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة وضعف اقتصاد هذه الدولة يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملة المحلية؛

- إن التغيرات الحاصلة في ميزان مدفوعات لدولة ما قد يعطي اشارة عن تشديد الرقابة أو تخفيفها على دفعات مقسوم الأرباح والفوائد، رسوم ترخيص، أو نفقات أخرى المنشأة والمستثمرين الأجانب؛

- يعمل ميزان المدفوعات على تقديم الفرصة للحكومات بالتنبؤ وتقدير بأسعار صرف العملات الموجودة في السوق المالي، كما يساعد الميزان التجاري الجهات المسؤولة على اتخاذ القرارات الخاصة والمتعلقة بالسياسات الاقتصادية¹؛

- يعتبر أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة كتخطيط التجارة الخارجية، أو وضع السياسات المالية والنقدية؛

- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي والعكس؛

- يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاتها الاقتصادية الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات الى جملة من المكونات تضم مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية منها:

¹تأية عدنان النعيمي، إدارة العملات الاجنبية، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن، 2012

1-الحساب الجاري: يمثل هذا الحساب أهم الحسابات في ميزان المدفوعات فهو يعكس أهم العلاقات الاقتصادية للدولة ويشمل التجارة الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي التحويلات النقدية ويمكن حسابه على أنه يساوي صافي صادرات الدولة من السلع والخدمات إضافة الى صافي التحويلات بدون مقابل، وينقسم إلى:

1-1- الميزان التجاري: يعبر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ما و وارداتها، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من سلع في وقت معين يكون هناك فائض في الميزان وإذا حدث العكس يكون هناك عجز في الميزان التجاري¹

1-2- ميزان الخدمات: يسمى أيضا ميزان المعاملات غير المنظورة ويشمل كل أنواع الخدمات: نقل، تأمينات، أسفار، سياحة، بريد، بنوك، براءات الاختراع، دخول التوظيفات أرباح الاسهم و فوائد السندات...إلخ- .

-تسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن كإنفاق الأجانب على السياحة في الداخل أو استخدامهم لشركة النقل الوطنية...إلخ؛

-تسجل واردات الخدمات في الجانب المدين مثل مدفوعات المواطنين لشركة النقل الأجنبية، أو مدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية...إلخ ، وبهذا المعنى فهو يشمل كافة الخدمات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة²

2-ميزان التحويلات من جانب واحد: هي عمليات غير تبادلية تتم من جانب واحد دون مقابل إما تكون في شكل نقدي أو سلعي أو خدمي، كما قد تكون خاصة (من طرف أفراد أو مؤسسات أو منظمات) أو عامة (من طرف الدولة)، كما قد تكون إجبارية (كالتعويضات التي تدفعها الدول المهزومة في الحرب) أو غير إجبارية (كالمساعدات)، "يخصص هذا الحساب للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق

¹ علي حسام داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 ، 2002، ص:21.

²أوباية صالح وعبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016) ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد ،15 العدد ،02 جامعة عمار ثليجي

الأغواط، 2018، ص: 168.

مالية من وإلى بقية دول العالم دون أي مقابل¹، أي من جانب واحد لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد وتشمل الهبات، المنح، و قد تكون هذه التحويلات خاصة مثل تحويلات الأفراد، منظمات دينية، ثقافية وخيرية وتحويلات المهاجرين، أو عامة كالمعونات العسكرية والمنح الحكومية.

3- حساب رأس المال: يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي تتضمن انتقال رأس المال، أي كل العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية أو المديونية للدولة، ويميز بين نوعين من المعاملات طويلة الأجل و قصيرة الأجل:

3-1- حساب رأس المال طويل الأجل: تمثل تحركات رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج والعكس خلال مدة تتجاوز السنة مثل الاستثمارات المباشرة، القروض طويلة الأجل ويتضمن المعاملات الرأسمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي مدة تفوق السنة.

- يسجل في الجانب الدائن القروض الأجنبية لمدائل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل أقساط سداد القروض الوطنية، حيث يترتب على هذه العمليات دخول نقود أجنبية للدول؛

- يسجل في الجانب المدين القروض الوطنية لمخارج الاستثمار الوطني في الخارج أقساط سداد الأجنبية بحيث يترتب على هذه العمليات مدفوعات للخارج.

3-2 - حساب رأس المال قصير الأجل: تعني التحركات التلقائية لرؤوس الأموال من البلد إلى الخارج و العكس خلال مدة لا تتجاوز السنة كالمعاملات الأجنبية و الودائع المصرفية و القروض قصيرة الأجل و الأوراق المالية قصيرة الأجل فهي بهذا المعنى "تشمل رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لأجل قصير أي لمدة تقل عن سنة، وتتمثل هذه التحويلات في ودائع البنوك، سندات، قروض قصيرة الأجل"²

1- حساب التمويل: يتضمن التدفقات النقدية الدولية المتعلقة بالاستثمار والاعمال، الأسهم والسندات، حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي و احتياطات الذهب المودعة لدى صندوق النقد الدولي

¹ يونس محمود، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص : 174.

² يعلى زينب، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص : 54.

2- حساب السهو والخطأ: يستعمل لموازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية أي (تساوي جانب المدين مع جانب الدائن لأن تسجيل العمليات يكون وفق مبدأ القيد المزدوج)، بعامل التباين الإحصائي بند (السهو والخطأ) كجزء من الحساب الرأسمالي على المدى القصير لأن المعاملات المالية بشكل عام تمثل المصدر الأكثر شيوعاً للخطأ ويرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدتين إلى أحد الأسباب التالية:

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة للاختلاف في أسعار صرف العملات
- الخلل الناتج عن تغير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجارياً، فعندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ما من ارتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة، فإن المستورد يدفع قيمة الواردات مقدماً، وعلى يكون هذا الدفع بالنسبة للدولة المصدرة كاستيراد غير مسجل لرأس المال.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات: توجد عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها:

أولاً: التضخم: يعرف التضخم بأنه "ارتفاع ملموس ومستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والتدهور الملازم له في القوة الشرائية للعملة، ويقصد بالملموس أن يكون الارتفاع في الاسعار واضحاً ومحسوساً للمجتمع، ويتميز بالاستمرارية فيكون ممتداً على فترة من الزمن، حيث يؤدي بدوره لارتفاع الاسعار المحلية، التي تصبح أعلى نسبياً مقارنة بالأسعار العالمية، ما يجعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، نظراً لان أسعار السلع الاجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الاجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

ثانياً: معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، والمقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية محددة بسنة، أو هو القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن "PIB" هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في إنتاجه سواء كانت وطنية أم أجنبية، حيث تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل، إذ ينخفض الطلب على الواردات¹.

¹ طوال هبة وآخرون، سبل وآليات علاج للاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، العدد 02 جامعة الجلفة، الجزائر، 2019، ص: 6.

ثالثا: الاختلاف في أسعار الفائدة: تعرف الفائدة على أنها الثمن أو المكافأة التي يتحصل عليها المستهلك لقاء تخليه المؤقت عن جزء من الدخل واستثماره لفترة زمنية معينة أو هو سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية، سواء أكان استثمارا لمدة ليلة واحدة أم لمدة شهر أو أكثر "ويعد هذا السعر مؤشرا لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التي ينبغي ألا تقل عن سعر البنك المركزي"¹، حيث أن التغير في سعر الفائدة يؤثر على حركة رؤوس الاموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الاموال إلى الداخل، وعلى النقيض من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلية يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.

رابعا : سعر الصرف والعرض والطلب على العملة: يعرف سعر الصرف بأنه "سعر عملة بعملة أخرى وهو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، ويعرف سعر الصرف كذلك بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدة من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية"²، ولميزان المدفوعات علاقة وثيقة بالعرض و الطلب على العملة، وبين سعر صرفها، حيث أن زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها تؤدي لانخفاض سعرها، بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى، مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة و زيادة الطلب عليها، خاصة وأن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها) ونقص في حجم الواردات (نقص في عرض العملة المحلية)، لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف)، حيث أن هناك إمكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية لأسباب لا تتعلق بتجارة

¹بوعنان آسيا، دراسة العالقة بين سعر الفائدة، سعر الصرف والطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري (1983-2014) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تقنيات الكمية في المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص: 6.

² بعلول نوفل ، قياس أثر سعر الصرف على نسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الاجمالي "دراسة حالة الجزائر (2000-2018) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2020 ص: 388.

السلع والخدمات، فتحركات رؤوس الأموال قد تكون مصدرا لعرض العملة الوطنية وطلبها في سوق العملات الدولية، ففي حالة رغبة الأجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني يلجأ المواطنون إلى الحصول على العملات الأجنبية، ولذلك فإن للتغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، ويجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المبحث الثالث: أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، التي تجعله تارة متوازنا وتارة أخرى على النقيض من ذلك وهذا ما يجعل الدول تسعى إلى البحث عن طرق لتصحيح الاختلال الموجود فيه وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات وآلية تأثير أسعار الصرف على ميدان المدفوعات و أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات من خلال ثلاث مطالب:

المطلب الاول: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

إذا كان عرض الصرف الاجنبي يستمد مصدره من مختلف المعاملات الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية ، في حين أن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.

ف نجد الحساب الأول في هذا الميزان وهو الميزان التجاري للسلع والخدمات وكذلك دفعات التحويلات والتي تمثل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أي معاملة تعطي زيادة في الدفع بواسطة مقيمي البلد تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد، ونجد في الجانب الثاني من ميزان المدفوعات صافي تدفقات رأس المال و هو يرتبط بسعر الصرف سواء تعلق الأمر بسعر صرف ثابت أو مرن تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين و عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، تتوافر مجموعة من الطرق لإعادة التوازن إليه وتشمل تخفيض

أو رفع قيمة العملة الخارجية أسعار الصادرات أو الواردات أرخص (أعلى) قياسيا بالعملة الأجنبية.¹

المطلب الثاني: آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات

يمثل الطلب على العملة الأجنبية عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجاني المدين لميزان المدفوعات، وعليه فان التوازن في سوق الصرف الحر إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات، وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بالأرصدة الدولية، حيث يمثل العجز فائض عرض العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها و يعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع و الخدمات و الأصول المالية، التي تصبح أرخص نسبيا "فيشجع ذلك على الصادرات و يقلل الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجزو العكس في حالة الفائض"²، لذلك إن من أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الآلية هي حرية أسعار الصرف وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.

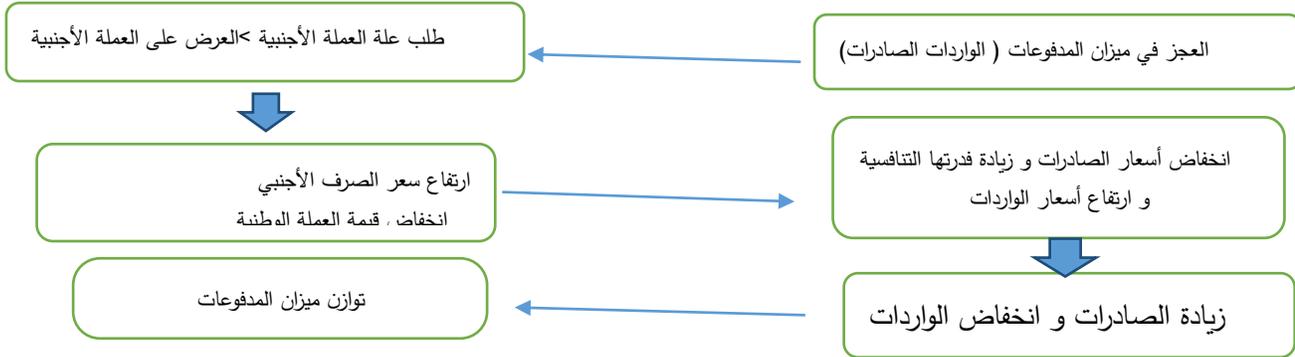
و في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يخاطر عرض عملته في الأسواق الأجنبية، غير ان زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات البلد وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فستقل الدولة من عرض عملتها وبالتالي سترتفع قيمتها مقابل العملات الأخرى وبالتالي سينقص الطلب على المنتجات المحلية أي ستتقص الصادرات وهذا ما يؤدي الى زيادة الواردات، ونوضح ذلك في الشكل التالي حالة العجز³:

¹ شيباني سليمان، سعر الصرف محدداته في الجزائر (1963-2006)، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2009، ص: 1007.

² عابد محمد سيد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999 ص: 331.

³ عابد سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 320.

الشكل 01: يوضح كيفية علاج عجز ميزان المدفوعات



المصدر: من إعداد طالبتين

المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات

يمكن توضيح أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان المدفوعات بالمثال التالي:

في أغلب الأحيان لا تيرم الصفقات التجارية بين بلدين إلا بعملة البلد المصدر فإذا أراد البلد (أ) أن يستورد من البلد (ب) فلا بد أن يضمن توفر قيمة هذه الواردات لديه بعملة البلد، لكنه في الكثير من الأحيان يمكن تبديل عملة البلد (أ) بعملة البلد (ب) يطلق على السعر المدفوع بعملة البلد (ب) مقابل الواحد من عملة البلد (أ) سعر الصرف لعملة البلد، ويتعرض سعر الصرف إلى الارتفاع أو الانخفاض تبعاً للكميات من عملة البلد (ب) المعروضة للبيع بعملة البلد (أ) للكميات المطلوبة منها، فارتفاع الطلب بالمقارنة مع العرض يميل بسعر الصرف إلى الارتفاع و العكس بالعكس، لو نفرض مثلاً أن هناك عجزاً في الميزان التجاري في البلد (أ) ولنفرض أن البلدان الأخرى تتعامل كلها بعملة واحدة تطلق عليها اسم القطع الأجنبي، في هذه الحالة يكون الطلب على القطع الأجنبي في البلد (أ) من أجل تسديد قيم وارداته أكبر من عرض القطع الأجنبي الناتج عن صادرات هذا البلد، في هذه الحالة يختل ميزان المدفوعات للبلد (أ) الذي يمثل الفرق بالقطع الأجنبي بين المقبوضات المخططة في البلد (أ) و المدفوعات وهنا تكون بين احتمالين إما أن يعاد التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق القروض من الخارج أو المساعدات أو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى البلد، وإما أن تتخفف قيمة عملة البلد (أ) أي يرتفع سعر الصرف بالنسبة لعملة البلد (أ) مقابل العملات الأخرى ويؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة عملة البلد (أ)، و إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في البلد (أ) وانخفاض منتجات البلد في الخارج. وهكذا ينخفض معدل التبادل في الدولة (أ) فيؤدي انخفاض معدل التبادل في البلد إلى

تتناقص وارداته من الخارج وتزايد صادراته إلى الخارج بهذا يتناقص الخلل في ميزان المدفوعات للبلد(أ) تتناقصا تدريجيا ثم يختفي أخيرا بصورة نهائية وهنا تبدو سياسة حرية سعر الصرف وآلية العرض والطلب من القطع الأجنبي قادرة على إعادة التوازن إلى الميزان التجاري، لكنه في حالات معينة تكون مرونة الطلب على الواردات والصادرات بالنسبة للأسعار ضعيفة مما يجعل سياسة حرية سعر الصرف عاجزة عن إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات. وفي بعض الأحيان تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض كبير في سعر الصرف مما يكون له آثار سلبية على استقرار عملة الدولة وعلى ثقة الأفراد بمهامها فيكون له انعكاسات خطيرة على عمليات التبادل الداخلي والخارجي.

بناء على ذلك "فإن السلطات النقدية في البلد قد تفضل المحافظة على سعر مستقر للصرف عن طريق استخدام احتياطياتها من العملات الأجنبية ومن الذهب أو عن طريق وضع قيود كمية على وارداتها من البلدان الأخرى"¹ كما تلجأ هذه السلطات أحيانا إلى فرض رقابة مشددة على عمليات الصرف التي تتم بين عملتها والعملات الأخرى و بهذا يكون على الحكومة أن تختار بين سياستين حول سعر صرف عملتها بالعملات الأجنبية: إما سياسة تثبيت سعر الصرف أو سياسة حرية سعر الصرف.

فلو نفرض مثلا أن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات لتنشيط الاستثمار وزيادة الدخل والاستهلاك فمن شأن هذه الاجراءات زيادة الواردات وظهور خلل في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف العملة المحلية، ففي هذه الحالة تلجأ الحكومة إما إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فتسمح بانخفاض سعر صرف العملة، وإما أن تلجأ إلى سياسة تثبيت سعر الصرف ويكون عليها في هذه الحالة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بوسائل أخرى من هذه الوسائل رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ويحد من تصدير رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ويزيد الطلب على العملة المحلية، كما يؤدي رفع سعر الفائدة أيضا إلى تقليص الاستثمارات وانخفاض الدخل القومي ويؤدي بدوره إلى تناقص الواردات وعودة التوازن إلى الميزان التجاري ورفع سعر صرف العملة الوطنية.

يظهر جليا مما سبق أن سياسة تثبيت سعر الصرف إنما تكون على حساب تخفيض معدلات النمو الاقتصادي. ويمكن اتخاذ اجراء آخر تتبنى الحكومة فيه سياسة إطلاق حرية سعر الصرف تسعى بذلك

¹الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 162.

الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وظهور عجز في ميزان المدفوعات وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية، في هذه الحالة تبدو سياسة حرية سعر الصرف وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية ثمنا لتحقيق هدف الحكومة في رفع معدل النمو الاقتصادي، على الحكومة ان تتبع هذه السياسة أو تلك حسب النتائج المرجوة والمنتظر تحقيقها من كل سياسة.

خلاصة الفصل:

مما سبق نستنتج أن سعر الصرف يعتبر أداة هامة يتم من خلالها تسهيل عملية التبادل التجاري الخارجي وزيادة نشاط التصدير والاستيراد و كل المعاملات و العمليات الاقتصادية، كما أنه يعتبر وسيلة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي ، وذلك من خلال ربط أسعار السلع في الاقتصاد المحلي

وأسعارها في السوق العالمية، و يعتبر سعر الصرف الأجنبي آلية وإجراء يتم على أساسه تسوية المبادلات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة مع العالم الخارجي، إضافة إلى كونه أهم أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة من طرف الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي فهو، يؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية بصفة عامة.

كما يعد ميزان المدفوعات من بين أهم الموضوعات في علاقات الدول التجارية والاقتصاد الدولي حيث أنه بمثابة المرآة التي تعكس العلاقات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، فمكوناته تحدد القرارات الاقتصادية المناسبة، فهو يصور مدى اعتماد اقتصاد ما على العالم الخارجي من خلال أحجام الواردات والصادرات والاستثمارات والمديونية، ولذلك فإن أهميته تكمن في معرفة مدى اعتماد اقتصاديات العالم على بعضها البعض إذ أنه لا توجد في عالم اليوم أية دولة مهما كان اقتصادها قويا تستطيع الاعتماد على ذاتها فقط في إنتاج كافة السلع والخدمات وتلبية الطلب المحلي، إلا أنه قد يتعرض إلى مجموعة من الاختلالات بشكل مؤقت أو دائم حيث تلجأ السلطات إلى إيجاد طرق أو آليات لمعالجته من أجل إعادة توازنه، فهو بمثابة صورة لوضعية البلد. و بمعرفة طبيعة علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات ننتقل الى دراسة تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات في الفصل الموالي .

الفصل الثاني

تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري و أثره على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2022)

تمهيد:

يحتل سعر الصرف حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية، حيث يعتبر أداة رئيسية ذات تأثير مباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، و قد تلجأ إليه الدول قصد استعادة التوازنات داخل ميزان المدفوعات الذي يظهر العجز المالي للدولة اتجاه بقية دول، و الذي يمكن تسوية عجزه عن طريق رفع حجم الصادرات و الحد من الواردات و جذب رؤوس الأموال، ولهذا يعتبر سعر الصرف هو الآلية التي من خلالها يمكن تسوية المدفوعات الدولية وربط أسعار السلع والخدمات المحلية بنظيرتها الدولية وذلك بتحديد المقدار المساوي لوحدة نقدية محلية واحدة من النقود الأجنبية والجزائر على غرار دول العالم عرفت أوضاعا اقتصادية حادة تميزت بضعف النمو الاقتصادي و اختلال التوازنات الداخلية و الخارجية و العجز عن سداد خدمات الديون و معدلات التضخم العالية، و تبعا لهذا تبنت العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية

أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية و التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عموما و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خصوصا، لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى عرض أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات في الفترة (2010-2022) من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مسار تطور أسعار صرف الدينار الجزائري

المبحث الثاني: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري

المبحث الثالث: أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2022)

المبحث الأول: مسار تطور أسعار صرف الدينار الجزائري

قامت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة بعد تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية والتي تم فيها اختيار نظام التعويم المدار كأحد أنظمة لسعر صرف الدينار الجزائري، بإعادة تنشيط سياسة سعر الصرف للتأثير على الاختلالات الاقتصادية والمالية التي شكلت تحدياً أمام الاقتصاد الجزائري، وباعتبار الجزائر دولة نفطية تعتمد في صادراتها على النفط كأهم مصدر للإيرادات فإنها شهدت أزمات بسبب صدمات أسعار النفط مما دفعها لتبني مجموعة إصلاحات لإعادة الاستقرار الوطني، حيث اعتمدت على سياسة تخفيض قيمة الدينار من أجل تحقيق التوازنات الخارجية، بهدف تشجيع ورفع حجم الصادرات والحد من الواردات بغية تحسين ميزان المدفوعات بصفة عامة.

المطلب الأول: سعر صرف الدينار الجزائري ومراحل تطوره

إن لجزائر كغيرها من دول العامل الثالث تعرف تسعى الى تحقيق تقدماً اقتصادياً من خلال التنمية الاقتصادية ولا يتسنى ذلك الا من خلال تبني سياسة ونظام صرف معين لذلك مر نظام الصرف في الجزائر بمراحل

أولاً: نظام الصرف الجزائري و مراحل تطوره للفترة ما بين (1962 - 1986): كان سعر الصرف في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة مرتبطاً بمنطقة الفرنك الفرنسي، حيث كان قابل للتحويل داخل هذه المنطقة عندما كان النظام الاقتصادي متدهوراً بسبب قلة الكفاءات المسيرة والمنتجة، حيث تميز نظام الصرف آنذاك بالثبات لمدة تجاوزت العشرينين 1962- 1986 وكان يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية بهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية في ذلك الوقت وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة، بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أية علاقة - كما كان من المفروض أن يكون - بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل عن الواقع الاقتصادي فنتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة المتمثلة في العملة الصعبة أضف إلى ذلك فإن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين: واحدة "تحددها السلطات النقدية إدارياً والثانية تحدد في السوق الموازية السوق السوداء"¹ وتم ذلك على مرحلتين أساسيتين:

¹ بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات النقدية والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2004 ص 216

1-المرحلة الأولى: نظام الربط بعملة واحدة: 1973-1982 شهدت هذه المرحلة عدة تطورات في نظام صرف الدينار يمكن توضيحها في ما يلي :

-بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الاشهر الأولى من الاستقلال كان لا بدّ على الجزائر الانتماء إلى منطقة الفرنك الفرنسي؛
-قامت السلطات النقدية سنة 1963 بإنشاء ما يسمى " الرقابة على الصرف "على جميع العمليات مع بقية العالم، وهذا الإجراء جاء للحد من مخاطر تهريب رؤوس الأموال حيث كان هذا التغيير مصحوبا بعدة إجراءات غرضها مراقبة التجارة الخارجية و الحد من الواردات؛
-تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية" الدينار الجزائري "يوم 10 أفريل 1964 والتي ثبتت قيمتها آنذاك بـ 180ملمغ من الذهب الخالص، وبالتالي عوض" الدينار الجزائري "عملة" الفرنك الفرنسي الجديد "بسعر صرف واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي؛

-في سنة 1968 تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة، اضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، و شرعت الجزائر خلال هذه الفترة في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي(1969-1967)الذي يعتبر أول مخطط تنموي بعد الاستقلال وضع الجزائر في طريق تطوير الانتاج وقد تطلب هذا المخطط استقرار سعر الصرف، لذا لم تقم الجزائر بإتباع الفرنك الفرنسي في التخفيض، واستمرت العلاقة الثابتة بين الفرنك الفرنسي والدينار الجزائري؛

-نتج عن انخفاض الفرنك الفرنسي إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول¹ (1970-1973) الذي ركز على تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتطوير المناطق الريفية؛

1-المرحلة الثانية: الربط بسلة عملات: 1974-1989مع انهيار نظام" بروتن وودز" سنة 1971 والغاء نظام الصرف الثابت واستبداله بنظام تعويم الصرف على المستوى الدولي من جهة، وأمام الأزمة التي أصبح يتخبط فيها الفرنك الفرنسي أواخر سنوات 1960 وبداية سنوات 1970 ، قامت الجزائر بـ:

¹ ايت يحي سمير، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2013-2014، ص: 150

- تثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين ابتداء من جانفي 1974، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني مما سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك¹

-تسيير العملة الوطنية من طرف الخزينة العمومية فأصبحت هي المكلفة بالإصدار وعوضت البنك المركزي الذي كان مجرد جهاز تنفيذي لسياسة أكثر مما يكون مركز لإصدار وتسيير العملة؛

-صدر قانون 12-86 بتاريخ 19/08/1986 المتعلق بالبنوك والقروض الذي عمل على رفع الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية بشكل تدريجي، وأعطى دورا كبيرا للبنوك التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في تنظيم مجال الصرف والتجارة الخارجية؛

-قامت السلطة النقدية خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 1986 ومارس 1987 بتعديل طفيف في حساب معدل صرف الدينار الجزائري هذا التعديل كان تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف التي شرع في العمل به انطلاقا من مارس 1987²؛

ثانيا: سياسة سعر صرف الدينار الجزائري من (1989 - 2000): أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الانتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية حيث أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال اصلاحات جذرية في مختلف المجالات أي التوجه إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة فأصبح بذلك الدينار الجزائري قابل للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج

مع العلم ان المرحلة بين 1986 و1994: شهدت تطورا في نظام الصرف بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري للمعاملات بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، أما في ما يخص نظام الصرف فقد حدثت فيه عدة تغييرات أهمها:

¹محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر (بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد)، الجزء

الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 194، 195.

² هني أحمد ، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 139.

1- وفي سنة 1989 قامت الجزائر بتخفيضات متتالية للعملة الوطنية استنادا إلى شروط صندوق النقد الدولي الذي تم اللجوء إليه عقب أزمة 1986 عندها تم عقد أول اتفاق استعداد ائتماني مع الصندوق في ماي 1989، لتليه عدة اتفاقات أخرى، وقد عملت الجزائر على تطبيق سياسة نقدية متشددة في تلك الفترة مما أدى إلى تحسن في الموازنة العامة، غير أن التدهور في احتياطي العملة الصعبة قد استمر، واستمر معه التخفيض في قيمة العملة حتى أصبح الدولار الواحد يعادل 21.8 دج سنة 1992.

2- في سنة 1993 حدث استقرار نسبي في قيمة الدينار الجزائري إلى غاية إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي تمثل في برنامج التثبيت الاقتصادي سنة 1994، "الذي تضمن إصلاحات هيكلية واقتضى تخفيضا لسعر صرف الدينار حيث انتقل من 23.4 دج مقابل الدولار الواحد سنة 1993 إلى 34.1 دج سنة 1994 بقرار من مجلس النقد والقرض تحت وصاية صندوق النقد الدولي"¹

1- تطور نظام الصرف من 1999-2000: وابتداء من أكتوبر 1994 اتبعت سياسة مرنة لإدارة الصرف وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر، حيث يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناء على العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في بداية كل جلسة، في ضوء توفر العملة الأجنبية، وخلال فترة التصحيح الهيكلي فقد الدينار الجزائري جزءا كبيرا من قيمته بحيث انتقل من 24.1 دج مقابل دولار أمريكي في سنة 1993 إلى 60.6 دج لكل دولار في سنة 1998.²

ثالثا: الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2000-2010): شهدت الجزائر عدة تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية والداخلية، وفي هذا السياق وقبل تحليل تطور سياسة سعر صرف الدينار يجب معرفة، أهم البرامج الاقتصادية التي أنجزتها.

1- البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2000-2010: تعتبر هذه البرامج من أهم التغيرات التي حدثت في الجزائر، وجاءت لإعطاء نفس ودفعة جديدة للاقتصاد وقد تجسدت في

¹ بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، ملتقى دولي بعنوان أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2006، ص: 4

² مياسيا كرام، في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر دار همومة، الجزائر، 2012، ص: 288 .

1-1- برنامج الانعاش الاقتصادي(2001-2004) :تضمن هذا البرنامج رغبة الدولة في انتهاج سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى بعد التجربة المريرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري¹.

1-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009): في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي وتضمن محورين رئيسيين: الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية أما الثاني فيقوم على التحكم في الانفاق الجاري للحفاظ على استقرار كتلة الأجور ولقد أعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر بحكم المبالغ المخصصة له والذي أدى إلى نمو حجم الاستثمار العمومي بنسب مرتفعة بلغت في متوسطها 23% .

المطلب الثاني: تحليل سياسة سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2010-2022)

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 و 2022 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي مع انهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة، وبالتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر والتفتت إلى تنظيم سياساتها الاقتصادية، وكجزء من السياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة.

فإذا كان سعر صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية يتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية (سوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ولكن من زاوية عرض العملات الصعبة على مستوى السوق البينية للصرف فإن بنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق أين تحدد أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا لميكانيزمات السوق،" وعليه فإن القيمة الخارجية للدينار تتمثل في سعر الصرف المحدد على مستوى السوق البينية للصرف أين يتدخل تسعة عشر مصرفا في الساحة إلى جانب بنك الجزائر²

¹بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي وأثرها على تعبئة المدخرات والتمويل والتنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 55

²بن دعاس زهير و كتاف شافية، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية حالة الجزائر (2001-2014) المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل

أولاً: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2010-2022) :

1-الدينار في مواجهة العملة الصعبة: وفي الفترة (2010-2022) تدهورت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو بسبب الركود في قطاع المحروقات والذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو كما أن تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفت الجزائر منذ الثمانينات، وكانت نتيجة عوامل متراكمة ولعل أهمها:

1-1-سماح السلطات النقدية تراجع تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و 1988 بمعدل 31%مقابل سلة الربط، تلاه تراجع آخر ما بين عامي 1989 و1991؛

1-2-التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر، وقد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) و تقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل حاد؛

1-3-التوجه إلى سياسة سعر الصرف الجديدة (التعويم المدار) منذ العام 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف؛

1-4-النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث وصلت 58.33 مليار دولار عام 2014 وهذا ما يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته؛**1-5-استخدام السلطات الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار** كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انهيار أسعار النفط

الجدول رقم 01: يوضح سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة (2010-2022)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
سعر الصرف بالدولار	73.84	76.05	78.01	73.15	78.90	107.13	110.52	114.93	108.29	119.15	132.3	134.73	146.52
سعر الصرف بالارو	103.94	106.53	102.94	108.89	107.05	117.05	116.37	13748	135.38	133.62	161.31	162.40	152.56

المصدر: الديوان الوطني للإحصائي // (<https://www.ons.dz>)

يبين الجدول ان الدينار الجزائري شهد انخفاضا في الفترة (2010-2013)، و في سنة 2013 تعرض الدينار الجزائري لعملية تخفيض أخرى و إن كانت غير معلنة مسبقا إلى جانب فارق التضخم و السبب يعود الى الافراط في الواردات التي وصلت إلى 6382.87 مليار دولار الأمر الذي شكل عائقا دون استقرار قيمة الدينار مما سبق يمكن استنتاج أن سعر صرف الدينار رغم تعلقه الكبير بأسعار البترول لكنها لا تعد العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل خارجية تؤثر في سعر صرف الدينار مثل الأزمة المالية، أزمة الأورو وأيضا توجد هناك عدة عوامل كاتباع سياسة داخلية تساهم في تغير قيمة الدينار مثل ارتفاع حصيلة الواردات بسبب ارتفاع الطلب عليها، وانتهاج الجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية من أجل برامجها التنموية.

1- علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر صرف الدينار الجزائري : إن الزيادة المستمرة في مستوى احتياطات الصرف قد طرح النقاش والجدل حول الدور الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاد الجزائري ويمكن القول أن احتياطي الصرف الأجنبي ما هو إلى مجموع التراكبات السنوية لأرصدة ميزان المدفوعات، وتعتبر فوائض الحساب الجاري المصدر الرئيسي لتراكم الاحتياطات وبالأخص فائض الميزان التجاري، وذلك من خلال صادرات قطاع المحروقات¹ ذلك أن تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر مرتبط بشكل

¹ تدریس رشید، انعکاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، ص: 26.

أساسي بتطور أسعار النفط في الأسواق الدولية، وعادة ما يكون حجم الاحتياطي هو السبب الرئيسي في تغير سعر الصرف حيث انتقلت احتياطات الصرف من 24.85 مليار دولار سنة 2000 إلى 99.97 مليار دولار سنة 2008 ليتوالى تشكل الاحتياطات لتصل إلى أعلى معدل لها بـ 194.01 مليار دولار في سنة 2013 ، بعد أن تجاوزت أسعار البترول عتبة 100 دولار للبرميل ابتداء من سنة 2011 ، نتيجة انتعاش السوق البترولية بعد التعافي من الأزمة، أصبحت احتياطات صرف الجزائر منذ بداية 2000 المصدر الرئيسي لإصدار النقدي، حيث تعتبر المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الجزائر¹ وبالتالي الارتفاع في احتياطي الصرف سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي الذي بدوره يرفع من معدلات التضخم وهذا ما يؤثر على قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض.

1-انخفاض الدولار امام الأورو: ان انخفاض الدولار مقابل الأورو له تأثيره بحيث كلما انخفض الدولار أمام الأورو، كلما تراجعت القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف، وهذا ما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للصادرات النفطية وزيادة قيمة الواردات، ومع اختلاف عملة الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية للجزائر (فالمدفوعات بالأورو والمقبوضات بالدولار) يحدث تآكل في القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف الجزائرية، وهذا ما سيزيد من تدهور قيمة الدينار.

2-انخفاض حجم الاحتياطي: سنة 2014 حدث انخفاض في حجم الاحتياطي حيث انتقل من 194.01 مليار دولار سنة 2013 إلى 178.93 سنة 2014 وهذا راجع لانخفاض سعر البترول من 109.55 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 100.71 دولار للبرميل في 2014 ، بسبب زيادة إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بالإضافة إلى قرار السعودية بالإبقاء على حصتها باعتبارها أكبر مصدر للنفط في العالم، وتأثيرها على قرار منظمة الأوبك الذي يمثل إنتاجها حوالي ثلثي إمدادات العالم من هذه المادة (30مليون برميل يوميا) مما أدى إلى الإبقاء على نفس سقف الإنتاج.

1- توظيف الاحتياطات النقدية: إن توظيف أغلب احتياطات الجزائر في سندات الخزنة الأمريكية بمعدلات مردودية ضعيفة جدا لا تصل إلى حجم المبالغ الموظفة، في ظل تدني معدلات الفائدة وارتفاع معدل

¹دروري لحسن ، لقلبي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي -جامعة المسيلة-العدد -01مارس 2017 ص: 139.

التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن مخاطر الصرف، هذا ما سيزيد من تآكل القيمة الحقيقية لاحتياجات البلد¹.

2- تحليل سلوك سعر صرف الدينار الجزائري من خلال عناصر الميزان التجاري: إن الميزان التجاري يتكون من عنصرين مهمين هما الصادرات والواردات وعادة ما تكون هناك آثار تبادلية بين هذين العنصرين وسياسة سعر صرف الدينار الجزائري، فمن جهة تعتبر الصادرات السبب الرئيسي للتخفيض سعر صرف الدينار، مما ينتج عنه ارتفاع الطلب الخارجي على هذه الصادرات بسبب أن أسعارها التنافسية، ومن جهة أخرى تظهر الواردات مدى اعتماد الدولة على الخارج في تمويل احتياجاتها من السلع الأساسية، وبالتالي فإن تغير سعر صرف الدينار بالنسبة لعملة الشريك التجاري يسبب اختلال في حجم الواردات والصادرات على حد سواء.

7- برنامج توطيد النمو (2010-2014): ويتضمن هذا البرنامج أهداف تتلخص في ثلاث محاور رئيسية تمثلت في:

7-1- تهيئة الإقليم وتنمية البنية الأساسية.

7-2- دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية

7-3- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

مما سبق نستنتج ان سوق الصرف في الجزائر سوقا ما بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وينقسم سوق الصرف عادة إلى سوق الصرف ما بين البنوك العاجل و سوق الصرف ما بين البنوك الآجل وتسمى السوق الرسمية، لكن قلة عرض العملة الصعبة في هذه السوق أنشأ ما يسمى بالسوق الموازية كما أن تخفيض سعر الصرف الدينار بموجب أسلوب المرونات الذي نصح به صندوق النقد الدولي لم يكن له الأثر الإيجابي على الميزان التجاري، وبالتالي فإن الرفع من الصادرات وتخفيض قيمة الواردات يتطلب تخفيض سعر الدينار اجراء غير ناجع عمليا على الأقل بالنسبة للجزائر والدول الأحادية مادة التصدير، وبما أن رصيد الميزان التجاري هو المصدر الرئيسي لاحتياجات الصرف، فإنه يمكن القول أن سياسة سعر الصرف غير الفعالة تساهم في ضياع فرصة

¹دروري لحسن ، لقليطي لخضر، مرجع سبق ذكره ، ص: 140.

الحصول على إيرادات أكبر جراء ارتفاع الصادرات، ومع اختلاف عملة سياسة سعر الصرف في الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية للجزائر يحدث تآكل في القيمة الحقيقية الاحتياطات الصرف الجزائرية، وهذا ما سيزيد من تدهور قيمة الدينار.

المبحث الثاني: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري

إذا كان ميزان المدفوعات الجزائري يمثل السجل الاجمالي الذي تدون به كل العمليات مع العالم الخارجي ولا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين مدفوعات باقي الدول إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر وسنتطرق في هذا المبحث إلى كل من خصائص ميزان المدفوعات الجزائري وتطور وضعيته.

المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات في الجزائري

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة العديد من المشاكل الاقتصادية التي حالت دون تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات إضافة إلى الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وكلها تشكل ضغوطات تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات تؤثر على ميزان المدفوعات الجزائري، و بهذا المعنى فما ينعكس على ميزان المدفوعات الجزائري هو دور الصادرات النفطية في الحساب الدائن، و واردات المواد الأساسية خصوصا في جهة المدين. وهاتان الميزتان يمكنهما تلخيص حالة الميزان التجاري الجزائري على أساس أنهما تمثلان نسبة كبيرة من ميزان المدفوعات، وهذا ما سنحاول التطرق إليه فيما يأتي:

أولا: عدم استقرار اسعار الصادرات: إن الجزائر تعد من الدول احادية التصدير، حيث %96 %98 من اجمال صادراتها حيث تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما ازد احتمال تعرض

ميزان المدفوعات للعجز¹ مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر حتى ولو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار ولا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل تتعداه إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل ومستوى التشغيل والاستهلاك و الادخار والاستثمار وعلى حصيللة الضرائب، إضافة على تأثير ذلك على طاقة الدولة في الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير تؤدي زيادة حصيللة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية و لإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيللة الصادرات، وبما أن الواردات "دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات، أما الانخفاض المفاجئ في حصيللة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيللة الصادرات الناتج عن انخفاض حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد، وهكذا فإن انخفاض حصيللة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات"²

ثانيا: انخفاض معدل التبادل الدولي: إن معدل التبادل الدولي يقصد به النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما والجزائر خصوصا فيما يلي:

1- المنافسة الشديدة بين الصادرات نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها؛ مرونة الطلب على السلع الأولية؛

2- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين محددى الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنافسي للأسعار؛ بحيث أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدولة يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل المتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة، "والذي يتسنى من خلال استغلال ثروات الدول النامية وتعرض

¹يوي محمد، قياس أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية تحليلية لفترة (2000-2014) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبية، 2016، ص: 36.

²يوي محمد، المرجع السابق، ص: 37.

موازن مدفوعاتها للاختلال المستمر لقد أسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير¹:

2-1- إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول.

2-2- اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال أو التقليد، وهي الأساليب التي اعتمدها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الانطلاقة الصناعية كما حدث في دول شرق آسيا، وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا².

2- ضعف القاعدة الإنتاجية: إن القاعدة الانتاجية في الجزائر على غرار الدول النامية تتميز عامة بعدم التنوع وبالأحادية، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار الصادرات، وبالتالي ضعف القدرة التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي. ينعكس ضعف أداء القطاع الصناعي على عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات تركز على المواد الأولية، الامر الذي يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب عاملين على هذه المواد، كما أن الصناعات التحويلية غيري البتروكيمياوية تركز على الصناعة الخفيفة، وبهذا فإن إنتاجية الجزائر تتعرب ضعيفة. والامر غير مختلف بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الانتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال إنتاج الزراعة المطرية، مثلا تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الآخر، وهذا يعود إلى نقص الأراضي المزروعة بحيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يعتمد على الأساليب التقليدية في الانتاج والتي تعاني من مرافقها، إضافة إلى افتقارها لوسائل الانتاج الحديثة

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر وأرصده خلال الفترة (2010-2022) :

¹ بوبي محمد، المرجع السابق، ص: 38.

² الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 11، العدد 11، 2012، ص: 230.

الفصل الثاني تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري و اثره على رصيد ميزان المدفوعات 2010-2022

ورغم الاصلاحات التي حاولت الجزائر القيام بها انها لم تستطع تغيير بنيتها الاقتصادية بحيث لم تستطع التخلص من هيمنة المحروقات على مستوى بنية الناتج المحلي الخام، وهو ما ينعكس على وضعية ميزان المدفوعات التي بقيت رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية، علما ان ميزان المدفوعات يتكون من حسابين الرئيسيين هما الحساب الجاري حيث ان "إن رصيد ميزان العمليات الجارية هو أكثر الارصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للدولة، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي لأن المعاملات الجارية تحتل حجما كبيرا نسبيا مقارنة بالمعاملات الأخرى، ولتعلقها بالدخل الوطني، أي كل ما أنفق أو أستهلك أو أنتج، وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوبا بتغير في الإنتاج وبالتالي التشغيل"¹ وحساب العمليات الرأسمالية، و سوف نحاول الوقوف على أهم التغيرات التي عرفها رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة بين (2010-2022) من خلال:

الجدول رقم 2: تطور ميزان المدفوعات الجزائري وسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ر.م.م	12.51	19.70	12.30	0.85	5.88-	27.53-	26.03-	21.76-	15.82-	-16.93	-16.36-	1.48-	18.47
الدولار/دج	74.4	72.85	77.55	79.38	87.90	107.13	100.52	114.93	118.29	119.15	138.62	132.13	137.41

المصدر : بنك الجزائر

-التقرير السنوي لبنك الجزائر التطور الاقتصادي النقدي للجزائر سنة 2018، ص164

- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 48 مارس 2019، ص 15

- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 49 مارس 2020، ص 15

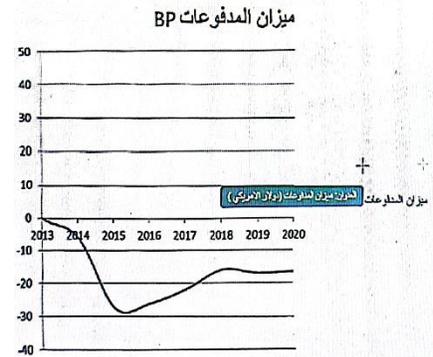
- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 49 مارس 2021، ص 15

¹زنيقيلة عبد الوهاب مادي محمد براهيم ، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر (1986-2018) مجلة الباحث، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2020، ص: 404.

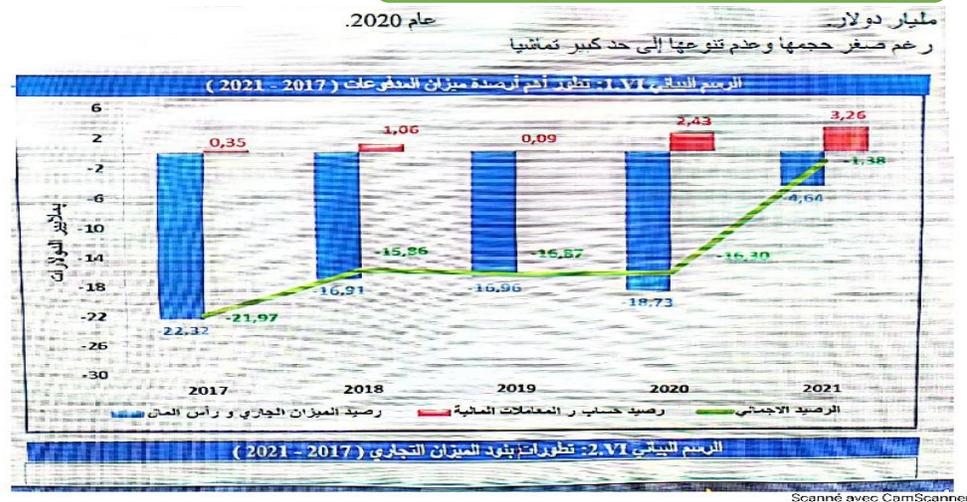
الشكل رقم 02 وضعية ميزان المدفوعات (2013-2020)



الشكل رقم 1: وضعية ميزان المدفوعات (2013-2009)



الشكل رقم 03 وضعية الميزان (2021-2022)



المصدر بنك الجزائر التقرير السنوي التطور الاقتصادي و النقدي

يبين الجدول رقم 2 و الشكل 01، 02، 03 وضعية ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2010-2022) حيث في سنة 2010 و 2012 سجل حالة عدم الاستقرار قد تكون ناجمة عن الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء تذبذبات أسعار المحروقات وتقلبات أسعار الصرف اين بدأ يتراجع الرصيد من سنة 2013 ليلعب عجزا بقيمة 27.53 سنة 2015 ليصل الى 26.03 مليار دولار سنة 2016 و هذا يرجع الى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري للميزان التجاري إضافة الى وجود

مؤشرات تدل على دخول الجزائر مرحلة استنزاف احتياطات الصرف لتغطية فاتورة الواردات في ظل تراجع حجم الصادرات في السنوات الأخيرة ، مما يدل على ان السياسات الاقتصادية المنتهجة غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات.

ليعرف ميزان المدفوعات بداية من سنة 2017 تحسنا نسبيا مع بقاءه في وضعية العجز مسجلا ما قيمته 21.76 مليار دولار ثم 15.82 مليار دولار سنة 2018 وهذا بفضل الزيادة التي عرفتها إيرادات الصادرات من المحروقات بسبب انتعاش أسعار النفط رغم انخفاض الكمية المصدرة، بالإضافة إلى الانخفاض المعتبر الذي عرفته الواردات من السلع سنتي 2017 و 2018 و 2019 مقارنة بسنة 2016 ليرتفع عجز ميزان المدفوعات مجددا سنة 2020 مسجلا 16.37 مليار دولار نتيجة آثار الأزمة الصحية العالمية (كوفيد (19) على الاقتصاد العالمي عموما وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، ضف إلى ذلك قلة الطلب العالمي على النفط مما أثر بشكل مباشر على نشاط قطاع المحروقات، ويمكن القول أن تطورات العالم الخارجي تلعب دورا مهما في استقرار الاقتصاد الجزائري نتيجة السيطرة الكاملة لقطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 90% مما يعني أن الاقتصاد الجزائري يبقى ذو هشاشة كبيرة وأن وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر تبقى مرهونة بصفة مباشرة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، أي أن السياسة الاقتصادية في الجزائر تبقى غير قادرة على تحسين وضعية ميزان المدفوعات والمحافظة على استقراره.

و تقلص العجز الكلي في ميزان المدفوعات بشكل كبير في عام 2021 ليستقر عند 1,48 مليار دولار مقابل 16,37 مليار دولار قبل عام، العجز الذي لا يزال قريبا جداً من عجز الحساب الجاري والرأسمالي بسبب الضعف النسبي في المعاملات المالية بين المقيمين و غير المقيمين، بينما ارتفع الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات، الذي لا يزال قريبا جداً من ميزان الحساب الجاري والرأسمالي بسبب الضعف 18,47 مليار دولار مقابل عجز قدره 1.48 مليار دولار قبل عام.

المطلب الثالث: إشكالية اختلال وتوازن ميزان المدفوعات ف الجزائر خلال الفترة (2010-2022) :

ورغم الاصلاحات التي قامت بها الجزائر إلا انها لم تستطع تغيير بنيتها الاقتصادية بحيث لم تستطع التخلص من هيمنة المحروقات على مستوى بنية الناتج المحلي الخام وهو ما انعكس على وضعية ميزان المدفوعات التي بقيت رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية .

أولاً: مفهوم اختلال ميزان المدفوعات الجزائري وأسبابه:

1- مفهوم الاختلال لميزان المدفوعات : يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية، فإذا تحقق عجز أو فائض يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل لا بد أن يتم التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة اتخاذ إجراءات معينة لتغطية هذا الخلل ويتعلق ذلك أساساً بمعالجة العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعاً ولكن تبقى المشكلة الأساسية في العجز بمعنى أن الإختلال يحدث " نتيجة وجود فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات لدولة ما، لذلك تبحث هذه الدولة عن العناصر التي تساعد على تحقيق التوازن بين المدفوعات من قبل بلد إلى الخارج والإيرادات المستلمة من الخارج"¹ والجزائر لا تختلف أسباب اختلال ميزانها عن بقية الدول وعلى هذا الأساس فأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات متشابهة لعل أهمها:

- اعتماد الاقتصاد على النفط والغاز :الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، وعندما تتأثر أسعار النفط والغاز عالمياً، يمكن أن يحدث تأثير كبير على ميزان المدفوعات.
- التنوع الاقتصادي قليل في الجزائر، مما يعني أن البلاد تعتمد بشكل كبير على عدد قليل من القطاعات لتحقيق الإيرادات، وهذا يزيد من عرضها للمخاطر المالية والاقتصادية.
- انخفاض أسعار المواد الأولية :إذا كانت الأسعار العالمية للسلع الأولية التي تصدرها الجزائر، مثل النفط والغاز، في انخفاض، فإن هذا يمكن أن يقلل من قيمة صادرات البلاد ويؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.
- زيادة الاستيرادات :قد يكون هناك زيادة في الاستيرادات من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات.
- تدهور القطاع الصناعي والزراعي :إذا كانت القطاعات الصناعية والزراعية في الجزائر تعاني من تدهور، فإن ذلك يمكن أن يقلل من القدرة على التصدير ويزيد من الاعتماد على الاستيرادات، مما يؤثر على ميزان المدفوعات.
- تداعيات الأزمات السياسية والاقتصادية :الاضطرابات السياسية والاقتصادية في البلاد قد تؤدي إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد، وبالتالي قد تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.

¹ دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية ط 01 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 8

- الظروف الطارئة تتمثل في الأسباب التي تظهر بشكل عرضي يمكن التنبؤ به والتي قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، مثل ازمة كورونا حيث أثرت بشكل واضح على حصيلة ميزان المدفوعات الدولة.

- صعوبة إدراك المتغيرات المؤثرة في سلوك المؤسسات وحجم التأثير الخارجي على الاقتصاد الجزائري إن صياغة معادلات سلوكية ليست عملية سهلة، فالأمر يتطلب القيم بدراسة شاملة لمختلف جوانب الاقتصاد الوطني على مدار عدد معتبر من السنوات بالإضافة إلى أن اختيار النماذج الملائمة لطبيعة الاقتصاد الجزائري واختبارها يتطلب عملا ذهنيا وتقنيا ليس دائما متاح وباعتبار ميزان المدفوعات يعتبر سجلا شاملا لمختلف التعاملات مع الخارج فانه يمكننا الاشارة إلى بعض المشكلات منها:

- صعوبة إدراك المتغير الأساسي الذي يتحكم في الحصيلة من النقد الأجنبي ؛

- صعوبة تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري مع الأخذ بعين الاعتبار الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية لما لذلك من ارتباط بالدورات الاقتصادية في البلدان من جهة وبتحركات و تقلبات أسعار الصرف من جهة أخرى؛

- صعوبة إدراك تأثير كل من سياسات العرض وسياسات الطلب على ميزان المدفوعات لمل لهما من تداخل في النهاية مما يجعل سياسة التركيز على نوع من السياسات، لذلك تظهر صعوبة في ادارة السياستين معا في آن واحد؛

- عدم اتساق البيانات بالنظر الى اختلاف مصادرها ليتعدى ذلك الى الحديث عن مصداقيتها و ذلك لوجود بيانات تحتاج الى تعديل قبل استخدامها في المعاملات و النماذج و هذا ما طرح مشكلات عند تقديم البيانات الرسمية أمام بعض الجهات كالبرلمان حيث كانت البيانات في كل مرة عرضة للطعن والتشكيك سواء بمناسبة عرض قانون المالية السنوي، فوصل الأمر أحيانا إلي اختلاف بيانات نفس الدائرة المركزية الحكومية بمجرد تغيير المسؤول عنها¹؛

ثانيا : التوازن في ميزان المدفوعات: إن توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الإقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية، وتجارية ملائمة ، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين

¹ -Les Cahiers Français ,N 284,JAN,FEV,1998,P 99

للميزان و إنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان¹، في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر تحديات في ميزان المدفوعات نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك تراجع أسعار النفط والغاز، التي تمثل مصدرا رئيسيا للإيرادات الخارجية للبلاد. ومع ذلك، تم اتخاذ عدة إجراءات لتعزيز توازن الميزانية وتحسين ميزان المدفوعات، بما في ذلك:

1. العمل على تنويع الاقتصاد وتحفيز القطاعات الصناعية والزراعية الأخرى لتقليل الاعتماد على النفط والغاز، مما يعزز التوازن في ميزان المدفوعات.
2. زيادة الاستثمار في البنية التحتية: تم توجيه الاستثمارات نحو تطوير البنية التحتية، مما يعزز الإنتاجية ويسهم في تعزيز الصادرات وتحسين التوازن في ميزان المدفوعات.
3. الإصلاحات الاقتصادية: تم اتخاذ إصلاحات اقتصادية لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين كفاءة القطاع العام، مما يعزز القدرة على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
4. تحسين توازن التجارة الخارجية: تم العمل على زيادة التصديرات غير النفطية وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يسهم في تحسين توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
5. إدارة السياسات النقدية والنقدية الخارجية: تم اتخاذ سياسات نقدية ونقدية خارجية مناسبة لضمان استقرار العملة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

على الرغم من هذه الجهود، قد تظل التحديات موجودة، ومن المهم مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة لضمان تحقيق وصون التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر.

¹ سواكر العربي، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (1990 - 2013)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تجارة دولية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2015، ص: 24

المبحث الثالث : أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة

(2022-2010)

تعد التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية ذات أهمية بالغة باعتبارها مقياسا لحجم المعاملات، لهذا أضحت المحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار الجزائري كأحد أهم أولويات السلطة النقدية خاصة أن الجزائر تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها، لذلك تسعى إلى انتهاج سياسة تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملتها ، واستخدامها بمرونة و فعالية بهدف تحقيق نتائج ايجابية على الكثير من المؤشرات الاقتصادية و على راسها تحسين وضعية رصيد ميزان المدفوعات، **توسيع** وعلى هذا الأساس حاولنا تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب تمثلت في: اثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري، و على راس المال و تأثيره على حساب الذهب والاحتياط النقدي الأجنبي والرصيد الكلي

المطلب الأول: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري :

يعتبر الميزان التجاري أحد مكونات ميزان المدفوعات، وهو المؤشر الذي يقيس مجملا لفروق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات الخاصة بالسلع و الخدمات في الدولة حيث تؤثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري و سنحاول تحليل اثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري من خلال (الصادرات الواردات و الرصيد الكلي للميزان التجاري خلال الفترة(2010-2022):

الجدول رقم 03: حالة الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2022)

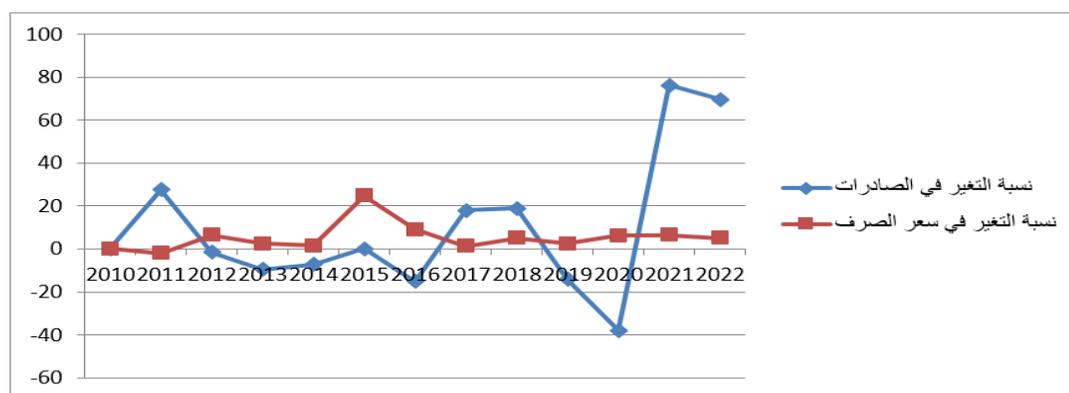
الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات الاجمالية	57.09	72.88	71.736	64.867	60.129	34.565	26.311	32.9	28.76	41.11	35.31	21.9	38.16
نسبة تغير الصادرات	-	27.67	-1.58	-9.57	-7.3	51.42	15.20-	17.94	18.93	14.21-	37.90-	76.21	69.60
واردات	38.88-	46.92-	51.56-	54.98-	59.67-	52.64-	49.43-	48.7-	19.67	48.57	44.66	35.55	37.46
نسبة تغير الواردات	-	20.68	9.89	6.62	8.51	11.76-	6.10-	2.75-	1.01-	6.21-	20.6-	5.77	3.76
رصيد الميزان التجاري	18.205	25.961	20.167	9.880	0.459	18.083-	20.127-	13.4-	-7.46	-6.11	-9.32	-13.62	-1.09
سعر صرف دج/دولار	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46	109.50	118.5	118	132.3	135.06	141.99

الفصل الثاني تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري و اثره على رصيد ميزان المدفوعات 2010-2022

نسبة التغير سعر الصرف	-	2.08-	6.44	2.35	1.48	24.70	8.95	1.36	5.09	2.35	6.25	6.52	5.10
-----------------------------	---	-------	------	------	------	-------	------	------	------	------	------	------	------

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر 2016، بيانات 2017، 2018، 2020 من النشرة الثلاثية



الشكل رقم:03 العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري

أولاً: الصادرات :

نلاحظ من الجدول رقم 03 و الشكل رقم 03 أن قيمة الصادرات سنة 2010 وصلت الى 57.09 مليار دولار لتصل إلى 72.88 مليار دولار سنة 2011 نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث وصل سعر البرميل الى 112.9 دولار مما يبين ان هناك علاقة طردية بين أسعار البترول و قيمة الصادرات الجزائرية فضلا عن استمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، فتارة تحقق زيادة و تارة تحقق انخفاضاً، لكن عموماً بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الاجمالية ضعيفة جداً و لا تتجاوز 4%، لتعود الصادرات بعدها للانخفاض التدريجي و المستمر و ذلك بسبب تراجع أسعار البترول ، لكن في سنة 2018 انخفضت الى 28.76 مليار دولار بين 2018 لترتفع سنة 2019 الى 41.11 ثم انخفضت 2020 و 2021 حيث بلغت 21.9 لتعرف ارتفاعاً طفيف سنة 2022 بلغ 38.16

ثانياً: الواردات

يبين الجدول انه في الفترة ما بين 2010-2014 عرفت الواردات الاجمالية تطوراً ملحوظاً حيث بلغت اقصى قيمة لها في سنة 2014 ب 59,670 مليار دولار و يعود ذلك الى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة لارتفاع في اسعار النفط فمع بداية سنة 2010 قدر سعر البرميل ب 80.2 دولار للبرميل ليصل الى 112.9

دولار للبرميل سنة 2011 و بقيت أسعاره مستقرة الى غاية 2014 لتعود للانخفاض من جديد في السنوات الموالية حيث قدرت في سنة 2015 مثلا الى 52.649 و 24.57 في سنة 2017 و يعود السبب في ذلك الى انخفاض أسعار البترول الخام و انخفاض العائدات من العملة الصعبة عندما انخفض سعر البترول ليصل سعر البرميل الى 53.1 للبرميل سنة 2015 و 49 دولار سنة 2016 و هي عوامل أدت الى انهيار قيمة الدينار مقابل الدولار

ونقص احتياطي الصرف الأجنبي ونتيجة للقيود التي أصبح يفرضها البنك المركزي على عمليات الاستيراد مع حضر استيراد قائمة من السلع بعد شح الموارد المالية اتباعا لسياسة التقشف.

ثالثا الميزان التجاري:

أما بالنسبة للميزان التجاري الجزائري فقد طرأت عليه عدة تغيرات فمنذ أن حقق 21.6 مليار دولار سنة 2000 و بدءا من هذا الفائض بدأ في التدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 2012 و 2014 حيث حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.45 مليار دولار مقارنة ب سنة 2012 أين حقق رصيد قدره 20.16 مليار دولار، ليحقق عجزا انطلقا من 2015 برصيد 18.08 مليار دولار و عرف الميزان التجاري رسيدا سالبا قدر ب - 13.4 مليار دولار سنة 2017 عندما تراجعت صادرات المحروقات و يعود السبب في هذا العجز الى تراجع أسعار البترول الخام في السوق الدولية و ثورة الغاز الصخري و النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية و هذا ما اثر بالخصوص على الجزائر التي كانت تصدر النفط الخفيف الذي يماثل في النوع الغاز الصخري مع الاستقرار في الصادرات خارج المحروقات و التي تعتبر قيمتها ضئيلة ، الامر الذي دفع بالدولة الجزائرية الى تخفيض قيمة عملتها و زيادة الإصدار النقدي و الاقتراض من الجهاز المصرفي لسد احتياجاتها.

سجل عجز قدره 6.11 سنة 2019 و يليه عجز برصيد 9.32 مليار دولار سنة 2020 ثم ارتفاع العجز حتى وصل 62.32 مليار دولار سنة 2021، وهذا راجع الى انخفاض الايرادات البترولية التي نجمت عن تدهور أسعار البترول على الرغم من انتهاج الحكومة سياسة تخفيض العملة للحد من العجز، حيث انخفضت من 77.53 سنة 2012 الى 109.44 سنة 2016 وتستمر في الانخفاض الى ان سجلت 141.99 دينار/دولار سنة 2022.

نلاحظ ان التخفيضات المستمرة في سعر صرف الدينار الجزائري لم يكن لها أثر كبير على الميزان التجاري حيث أنه من الملاحظ ان الميزان التجاري يتأثر بأسعار البترول أكثر من أسعار الصرف وذلك لاعتماد الجزائر في صادراتها بنسبة كبيرة على البترول، ومنه نستنتج بأن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات علاقة طردية. علما أن العجز المسجل خلال هذه الفترة تم تغطيته من احتياطي العملة الصعبة الأمر الذي استنزف جزءا كبيرا منها. وبهذا المعنى تستجيب الأسعار المحلية للتغير في سعر صرف العملة، وتكون الاستجابة أكثر نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية.

وأخيرا نستنتج فمنذ 2010 الى 2022 وهي الفترة المحددة للدراسة نجد ان قطاع المحروقات يشكل 97 % من اجمال الصادرات الجزائرية الامر الذي يؤكد ان المحروقات هي العمود الفقري في الاقتصاد الجزائري يؤكد أيضا خضوع الاقتصاد الجزائري لتقلبات أسعار الصرف. كما تبين الدراسة أنه من الاثار التي نجمت عن انخفاض قيمة الدينار الجزائري:

- عدم استجابة الصادرات التي تعود إلى عدم مرونة الطلب على صادرات الجزائر من المحروقات، فرغم اتخاذ الجزائر لسياسة تخفيض قيمة العملة حسب نظرية المرونات لكن تبقى صادرات الجزائرية سواء النفطية او غيرها تعرف تراجعاً مما يوضح ان سياسة سعر صرف الدينار ليس لها تأثير على صادرات الجزائر بسبب هيكلها الريعي الذي يستجيب فقط للسوق البترولية.

المطلب الثاني: أثر تقلب سعر صرف الدينار على حساب رأس المال في الجزائر

"يُعتبر رأس المال المقياس الرئيسي لما تمتلكه المؤسسات من ثروة، كما أنه المورد الأساسي الذي يساعدها على زيادة تلك الثروة"¹ و يعتبر حساب راس المال ثاني مكون لميزان المدفوعات ، و يمثل صافي التحركات الرسمية و الخاصة لرؤوس الأموال ، و يتكون من الاستثمارات المباشرة ، رؤوس الاموال الرسمية ، قروض قصيرة الاجل مضافا اليها بند السهو و الخطأ إن المتتبع لحركة ميزان حساب رأس المال في الاقتصاد الجزائري يلاحظ انه لا يوجد استثمارات غير مباشرة لأنه في إحصائيات بنك الجزائر نجد الاستثمارات غير المباشرة تساوي الصفر، أما فيما يخص الاعانات فهي لا تؤثر على سعر صرف الدينار لأنها مبالغ صغيرة، عملت الجزائر من خلال الإصلاحات التي قامت بها الى سن مجموعة القوانين و التشريعات التي أصدرتها في إطار تحرير حركة رؤوس الأموال الى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها ،

¹ تعريف و أهمية راس المال www.daftra

الفصل الثاني تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري و اثره على رصيد ميزان المدفوعات 2010-2022

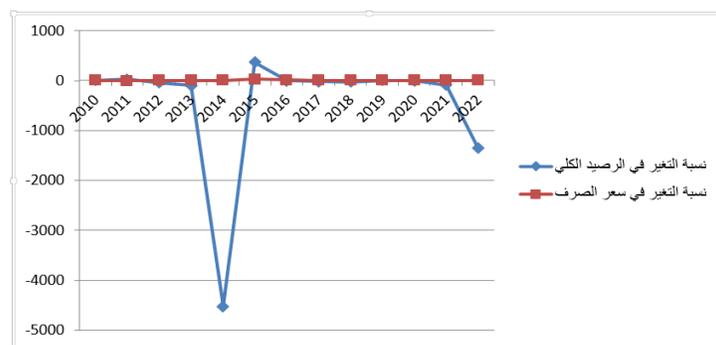
خاصة في القطاعات خارج المحروقات ، بغية رفع تنافسية اقتصادية و القضاء على عجز حساب رأس المال و هذا ما سنحاول التطرق اليه من خلال عرض أهم التغيرات التي طرأت عليه في الفترة (2010-2022) و تفسير علاقته بسعر صرف الدينار الجزائري

الجدول رقم4: يوضح أثر تقلب سعر صرف الدينار على حساب رأس المال في الجزائر في الفترة (2010-2022)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
رصيد حساب رأس المال	3.177	2.375	-0.361	-0.24	-3.396	-0.25	0.188	0.568	1.094	-0.20	2.315	3.032	-0.850
نسبة التغير في حساب رأس المال	-	25,24-	115,32-	182,54	432,94-	107,30-	175,80-	202,12	90,68	188,28-	1257,5-	36,32	126,91-
سعر الصرف	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	109.50	118.5	118	132.3	135.06	141.99
نسبة التغير في سعر الصرف	-	-2.08	6.44	2.35	1.48	24.70	8,95	1.36	5.09	2.35	6.25	6,52	5.10

المصدر: بنك الجزائر التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر التقارير السنوية (2010/2022)



الشكل رقم 04:

العلاقة بين سعر الصرف و حساب رأس المال

نلاحظ من الجدول رقم 04 و البيان اعلاه ما يلي: أن رصيد ميزان رأس المال عرف فائضا سنة 2010 واستمر هذا الفائض بوتيرة متذبذبة إلى سنة 2011 أين بلغ الفائض 2.38 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الدين الخارجي من جهة والتحسين في حساب الاستثمار الاجنبي وحساب رؤوس الأموال الصافية من جهة أخرى، ويعود سبب انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة، والتي سجلت أعلى قيمة لها سنة 2010 بحوالي 3.17 مليار دولار و يعود الفضل في ذلك الى تحسن الاوضاع السياسية في الجزائر وقيامها بتسديد ديونها بفضل ارتفاع أسعار البترول، بالإضافة إلى البرامج التنموية المطبقة في

تلك الفترة والمتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي في الفترة (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والبرنامج الخماسي (2010-2014) والتي استقطبت عددا لا بأس به من الاستثمارات الاجنبية خاصة في مجال الاشغال العمومية، إلا أن هذا الانتعاش بقي محصورا في القطاعات مضمونة العائد كقطاع المحروقات والبناء والاتصالات بالمقارنة مع القطاعات الاخرى التي تبقى ضعيفة الاستقطاب بسبب ضعف الاستثمارات.

ثم يعود هذا الرصيد ويحقق عجزا من جديد سنتي 2012-2013 قدره 0.36، 0.24 على التوالي، وذلك بسبب تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا ارتفاع قيمة القروض المسددة مع انخفاض تلك المتأتية من الخارج، ليحقق في سنة 2014 فائض بقيمة 3.39 مليار دولار، وفي سنة 2015 سجل حساب رأس المال عجزا بقيمة -0.25 مليار دولار، وخلال سنوات (2016-2018) سجل هذا الميزان رسيدا موجبا أين بلغ سنة 2018 أعلى قيمة له والمقدرة بـ 1.094 مليار دولار أما في سنة 2019 فقد سجل عجزا قدر بـ 0.20 أما في سنتي 2020 و 2021 رسيدا موجبا در بـ 2.31 مليار دولار سنة 2020 و 3.032 سنة 2021

ويعود هذا التذبذب الحاصل لميزان رأس المال في الجزائر خلال السنوات الأخيرة للدراسة إلى التذبذبات الحاصلة في حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة إلى الجزائر، نتيجة ارتفاع حجم الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات نحو الخارج والتي تفوق في واقع الأمر حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة إلى جميع القطاعات خلال السنوات المدروسة، فعلى سبيل المثال بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر سنة 2011، 2.6 مليار دولار بينما بلغت الأرباح المحولة من قطاع المحروقات وحده 4.97 مليار دولار، الأمر الذي يفصح عن نزيف مالي يتعرض له هذا الميزان، والذي يرجع في الأساس إلى ضعف الرقابة فيما يخص عمليات تحويل الأموال، كما أن الإجراء الصادر في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي يلزم المستثمرين الأجانب بإشراك الجزائريين بنسبة 51%، بهدف جعل الجزائريين يقتسمون أرباح الاستثمارات الأجنبية المقامة في البلاد وتقليص الكميات المحولة إلى الخارج، اتضح أنه دون جدوى في تقليص تحويل العملة الصعبة إلى الخارج، وهذا حسب دراسة أجريت على مستوى وزارة المالية حول هذا الاجراء ومدى تأثيره في الواقع ومساهمته في تقليص عمليات تحويل رؤوس الأموال والعملة الصعبة إلى الخارج.

وعليه يمكننا القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ساهمت في تخفيف العجز في حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وتحقيق فوائض على مستوى الحساب رأس المال في بعض السنوات.

المطلب الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على حساب الذهب والاحتياط النقدي الأجنبي
يعتبر احتياطي النقد الأجنبي من الضروريات التي تلجأ إليها الدولة عند الضرورة، نظرا للدور الذي تلعبه فهي تدعم الثقة في سياسة إدارة سعر الصرف، وتحد من تعرض الاقتصاد للتقلبات الخارجية السلبية، لقد نمت الاحتياطات النقدية بسرعة خلال العقد الماضي وبالأساس في اقتصاديات الأسواق الناشئة والدول النفطية، كما أن حجم صادرات وواردات الدولة له دور في تحديد مستوى احتياطي النقد الأجنبي، والتي بدورها تتأثر بقيمة سعر صرف العملة المحلية ولا سيما في الدول التي تطبق نظام التعويم في تحديد سعر صرف عملتها مثلما هو الحال في الجزائر .

أولاً: مفهوم الاحتياطي النقد الأجنبي: يعرفه الصندوق النقد الدولي على أنه "الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة " إنها عبارة عن وسائل الدفع المقبولة دولياً، مثل الذهب والعملات القوية المعروفة باعتبارها تتميز بالاستقرار، وتجدر الإشارة إلى أن الدولار باعتباره العملة الرئيسية في تكوين الاحتياطات الدولية إذ عادة ما تكون نسبته في تكوين الاحتياطي العالمي لا تقل عن 60%¹ وبهذا المعنى فاحتياطي الصرف الأجنبي ما هو إلا مجموع التراكبات السنوية لأرصدة ميزان المدفوعات وتعتبر فوائض الحساب الجاري المصدر الرئيسي لتراكم الاحتياطات وبالأخص فائض الميزان التجاري وذلك من خلال صادرات قطاع المحروقات.

ثانياً: مكونات احتياطي الصرف في الجزائر: تتكون احتياطات الجزائر من:

1- الذهب: انخفضت قيمة الذهب من احتياطات الجزائر منذ مدة طويلة حيث قابلها سيطرة الدولار الأمريكي والعملات الأخرى، ويرجع الانخفاض في استخدام الذهب كوحدة احتياطية إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة إلغاء دور الذهب في مركز النظام النقدي وسيطرة مكانه الدولار الأمريكي

¹ محيطنة مسعود، دروس في المالية الدولية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص: 03.

الفصل الثاني تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري و اثره على رصيد ميزان المدفوعات 2010-2022

2- العملات الأجنبية :منذ بداية تكوين الاحتياطيات في الجزائر و الدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الاحتياطيات، و لتوضيح علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر صرف الدينار الجزائري يمكن عرض الجدول التالي:

الجدول رقم 05 : تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة(2010-2022)

الوحدة :مليار دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
احتياطي الصرف (دون الذهب)	162.2	182.6	190.6	194.0	178.9	144.13	114.138	97.3	79.88	62.55	48.167	45.29	45.60
اسعار البترول(برميل/\$)	80.2	112.9	111	109	100.2	53.1	45.00	53.97	71.82	64.49	42.12	69.89	96.44
سعر صرف دج/دولار	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46	109.50	118.5	118	132.3	135.06	141.99

المصدر : بنك الجزائر (احتياطيات الصرف الرسمية)

من خلال الجدول رقم 05 يمكن ملاحظة أن هناك علاقة وثيقة بين أسعار البترول الخام و حجم الاحتياطيات و تغيرات سعر صرف الدينار حيث أنه عندما قدرت احتياطيات الصرف ب 162.2 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى أعلى معدل لها 194.01 مليار دولار سنة 2013 نتيجة انتعاش السوق البترولية بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية.

والملاحظ من الجدول أيضا انه كلما انخفض الدولار انخفضت القيمة الحقيقية لاحتياطيات الصرف، و هذا ما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية لصادرات النفطية و زيادة قيمة الواردات و مع اختلاف عملة الدفع و التحصيل في التجارة الخارجية للجزائر المدفوعات (باليورو و المقبوضات بالدولار) ويحدث تآكل في القيمة الحقيقية لاحتياطيات الصرف الجزائرية، و هذا ما يزيد من تدهور قيمة الدينار.

و في الفترة الممتدة بين سنة 2014 -2017 حدث انخفاض في حجم الاحتياطي حيث انتقل من 194.01 مليار دولار سنة 2013 إلى 178.93 مليار دولار سنة 2014 ليصل إلى 97.3 مليار دولار سنة 2017 وهذا راجع لانخفاض سعر البترول من 100.2 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016 ويستمر في الانخفاض حتى وصل الى 45.60 مليار دولار سنة 2022 على الرغم من الارتفاع الطفيف في أسعار البترول

الفصل الثاني تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري و اثره على رصيد ميزان المدفوعات 2010-2022

المطلب الرابع: اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الرصيد الكلي خلال الفترة (2010-2022) بعد التعرف على أثر سعر الصرف على كل من الميزان التجاري و حساب رأس المال خلال الفترة (2010/2022)، سنقوم من خلال هذا المطلب بمعرفة تأثير الرصيد الكلي بسعر صرف الدينار الجزائري بعد عرض تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة.

الجدول رقم 06 يوضح: تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
رصيد العمليات الجارية	12.16	17.77	30.12	1.00	9.28-	27.99-	26.22-	22.06	16.71-	16.91-	18.68-	4.512-	19.320
رصيد حساب رأس المال	3.117	2,375	0.361-	0.24-	3.39-	0.25-	0.18	0.56	1.09	0.2-	2.31	3.03	0.85-
رصيد حساب السهو و الخطأ	0.49-	1.41	1.14-	2.14-	1.36	0.90	2.04-	0.86-	0.15	1.77-	-	-	-
رصيد ميزان المدفوعات	12.51	19.70	12.30	0.85	5.88-	27.5-	26.03-	21.76-	15.82-	16.93-	16.36-	1.48-	18.87

المصدر بنك الجزائر التطور الاقتصادي و النقدي التقارير السنوية (2010-2022)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن قيم الرصيد الكلي لميزان المدفوعات موجبة منذ بداية فترة الدراسة حتى 2013 وهذا راجع إلى القيم الموجبة التي حققها الميزان التجاري و الذي يتأثر بارتفاع أسعار المحروقات كما حقق ارتفاعا سنة 2010 بقيمة 12.51 مليار دولار اما في السنوات 2014، 2015، 2016 سجلت قيم سالبة بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع قيمة الواردات.

الفصل الثاني تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري و اثره على رصيد ميزان المدفوعات 2010-2022

نلاحظ أن هناك تراجع سلبي بداية من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019 ، حيث سجلت رصيد سالب، ويعود هذا التراجع إلى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري (الميزان التجاري ناهيك عن وجود مؤشرات فعلية لدخول الجزائر مرحلة استنزاف احتياطات الصرف بهدف تغطية ارتفاع فاتورة الواردات وتراجع حجم الصادرات بفعل انخفاض أسعار البترول، أين سجلت سنة 2014 عجزا بمقدار -5.88 نتيجة لتعرض الجزائر لأزمة انخفاض أسعار النفط، ومع استمرار انخفاض هذه الأسعار في 2015 و 2016 استمر عجز ميزان المدفوعات حيث بلغ على الترتيب -27.54 و -26.03 مليار دولار، وسمح ارتفاع أسعار النفط في سنة 2017 بتقليص عجز ميزان المدفوعات إلى -21.76 مليار دولار لكنها تبقى قيمة مرتفعة، لينخفض العجز بعد ذلك إلى -15.82 و -16.93 مليار دولار في سنتي 2018 و 2019 على التوالي، أما في سنة 2021 تقلص العجز ل يصل إلى -1.48 نتيجة السياسة المنتهجة من قبل السلطات المعنية لتقليص العجز ليحقق سنة 2022 تطور ملحوظ حيث حقق رصيد موجب وصل إلى 18.81 مليار دولار و هو أعلى رصيد حققه رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

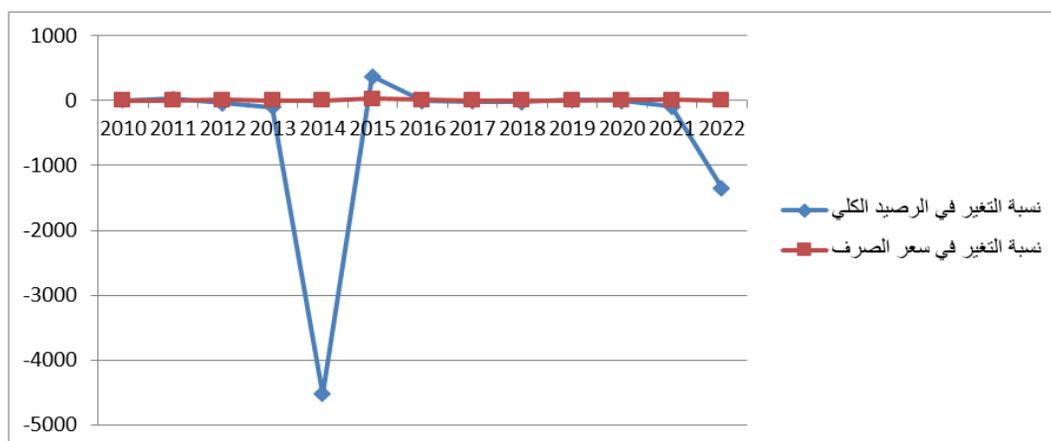
و يمكن تفسير هذا التذبذب الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات وإن دل على شيء فإنه يدل على الارتباط الشبه التام للاقتصاد الجزائري بقطاع النفط، إذ نجد أن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر بالتغيرات التي تطرأ في أسعار النفط، ذلك أنه يتبع نفس منحى الأسعار ارتفاعا وانخفاضا، وهذا راجع إلى عدم تنافسية الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الانتاجي خارج المحروقات، رغم السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال البرامج التنموية إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الاسواق الخارجية. وهذا ما يؤكد لنا عدم القدرة في التحكم في توازن ميزان المدفوعات من قبل السلطات الجزائرية فهو يتغير وفق عوامل خارجية متعلقة بالطلب وعرض النفط في الاسواق العالمية.

الجدول رقم: 07 يوضح تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الرصيد الكلي خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة التغير في الرصيد الكلي	-	31,41	-	98,89-	-	368,23	5,46-	-	-	7,02	-	-	-
نسبة التغير في سعر الصرف	-	2,08-	6,44	2,35	1,48	24,70	8,95	1,36	5,09	2,35	6,25	6,52	5,10

المصدر: بنك الجزائر التطور الاقتصادي و النقدي التقارير السنوية (2022/2010)



الشكل رقم 06: أثر سعر الصرف على الرصيد الكلي

كما نلاحظ من الجدول رقم 7 و الشكل رقم 6 وجود علاقة عكسية بين نسب التغير في سعر الصرف و نسب تغير الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في معظم فترات الدراسة فأى تحسن لسعر صرف الدينار مقابل الدولار يقابله انخفاض في الرصيد الكلي للميزان التجاري الذي له دور في تغيير معدلات الرصيد الكلي وبالتالي فإن تغيرات سعر صرف الدينار المقتصرة فقط على التخفيضات المستمرة لم يكن لها الأثر الواضح و المجدي والمنشود على الميزان الكلي للمدفوعات، حيث كان له أثر ايجابي على الواردات من خلال تقليصها في بعض الفترات في حين لم يظهر هذا الأثر على الصادرات والبند الأخرى وذلك لخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال يعتمد و بشكل كبير على المحروقات دون القطاعات الأخرى. إن انتهاج الجزائر لسياسة تخفيض قيمة الدينار لم يحقق الأهداف المرجوة، و ذلك لأن الصادرات الجزائرية تفتقد الى المرونة لاعتمادها على منتج واحد و غير تنافسي ، أما الواردات فهي كذلك غير مرنة لأن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها و الفائض المحقق في ميزان مدفوعات الجزائر في أغلب سنوات فترة الدراسة لا يعود إلى التغير في أسعار صرف الدينار بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط حيث لاحظنا أن الميزان التجاري حقق فائضا في معظم سنوات فترة الدراسة لارتفاع حصيلة الصادرات النفطية على عكس ميزان العمليات الرأسمالية الذي حقق عجز وذلك لقلة رؤوس الأموال المتجهة إلى الجزائر ومن جهة أخرى تسديد الجزائر لديونها مما أثر سلبا على رصيد حساب رأس المال، إذ يمكننا القول أنه رغم

الإصلاحات التي مست سعر الصرف إلا أن ذلك لم يكن لها الأثر الواضح و المجدي على ميزان المدفوعات مادام الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد و بشكل كبير على المحروقات.

خلاصة الفصل :

مما سبق نستنتج أن تطورات القطاع الخارجي تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الجزائري بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات على الصادرات لذلك تظل التغيرات في البيئة الخارجية وثيقة الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية حيث تظهر بشكل واضح على مختلف أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري. لقد عرفت مؤشرات ميزان المدفوعات في الجزائر استقرارا في الفترة ما بين 2010-2013 من الدراسة، وهو ما انعكس بالإيجاب على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بتحقيقه لفائض خلال هاته السنوات، وذلك بفعل تحسن الوضعية الاقتصادية والامنية للجزائر، فضلا عن الارتفاع المستمر والكبير الذي شهدته أسعار المحروقات، والتي أدت إلى تحقيق الجزائر إلى مداخيل كبيرة، مما دفع بالحكومة إلى إطلاق برامج تنموية قصد تنويع الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني على غرار برنامج الانعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي، ليعرف وابتداء من سنة 2013 تحقيق انخفاض في حجم الفائض متحولا إلى عجز بدء من عام

،2014 وذلك رغم كل السياسات والخطط التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لتنويع اقتصادها، حيث أنه ولغاية عام 2022 مازالت صادرات الجزائر مرتبطة ارتباطا كبيرا بأسعار النفط العالمية. عملية الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم عملية معقدة، سواء كان في تحويل منظم أو غير منظم، والجزائر منذ الأزمة النفطية وتدهور الدولار الامريكى عام 1986 بدأت الانتقال من نظام التثبيت إلى نظام تعويم سعر صرف الدينار تحت اشراف صندوق النقد الدولي، وذلك بالانتقال من نظام الربط الى سلة عملات، إلى نظام التثبيت إلى التعويم المدار لسعر الدينار، الا ان هذا التحول للصرف لم يكن منظما، وذلك لعدم كفاية الاحتياطات، عندما بدأت في عملية التحويل، وكذا التدخل المكثف في سوق الصرف للدفاع عن قيمة الدينار، و باعتبار الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بعائدات النفط التي ترتبط بالدولار الامريكى الذي عانى كثيرا أمام اليورو ، كل هذه التقلبات وهذه التغيرات اثرت على ميزان المدفوعات الجزائري وجعلته يتحمل خسائر مالية رغم تنوع واردات الجزائر.

خاتمة :

يعتبر سعر الصرف الأداة المنظمة للتبادل الدولي المعاصر لما يوفره من تسهيلات اثناء عملية التبادل المختلفة التي يمكن من خلالها تحويل عملة بلد الى عملة بلد اخر حيث تحدد أسعار صرف العملات، فهو بهذا المعنى يكتسي أهمية في أي اقتصاد كونه يؤثر على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني وعلى حجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية رصيد ميزان المدفوعات.

حيث كان الهدف من الدراسة تسليط الضوء على أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2022)

نستنتج مما سبق عرضه في هذه الدراسة أنه نتيجة اعتماد الاقتصاد الجزائري وبصفة شبه كلية على عائدات المحروقات، ومع التدهور المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 أدت إلى دخول الجزائر في أزمت اقتصادية حيث عرف ميزان المدفوعات جراء الأزمة الاقتصادية عجزا مع مطلع التسعينات، وفي محاولة منها لتصحيح الاختلال واحتواء الأزمة قامت السلطات باعتماد مجموعة سياسات وإبرام اتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية والتي كانت أهم شروطها: تخفيض العملة الوطنية وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية، غير أن الدراسة أثبتت:

- انه لم يكن هناك تأثير مباشر لتغيرات أسعار الصرف في تحسن رصيد الميزان المدفوعات في المدى القصير وإنما ظهر في المدى المتوسط، كما أثبتت هذه الدراسة مدى ارتباطه بخدمة المديونية الخارجية والتي زادت في حدة عجزه، مع قلة رؤوس الأموال الواردة للجزائر
 - استقرار سعر الصرف أساس استقرار ميزان المدفوعات في المدى الطويل
 - إن الفائض المحقق في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في أغلب سنوات الدراسة راجع لتحسن أسعار النفط
 - اعتماد الجزائر على اقتصاد الريع جعله عرضة للزمات والصدمات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وكان له أثر في اختلال التوازنات الخارجية
- اختبار الفرضيات : يمكن اجمال نتائج اختبار الفرضيات التي تستند اليها الدراسة في النقاط التالية:

استنادا الى دراستنا يمكن القول أن الفرضية الأولى صحيحة حيث أظهرت الدراسة أن الجزائر لجأت الى انتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار من اجل الحد من الاختلال في رصيد ميزان المدفوعات غير ان هذه الأخيرة لم يكن لها تأثير على المدى القصير و إنما ظهرت نجاعتها في المدى المتوسط .

و اثبتت الدراسة أيضا ان الفرضية الثانية صحيحة لأن الفائض المحقق في رصيد ميزان مدفوعات الجزائر في أغلب سنوات فترة الدراسة لا يعود إلى التغير في أسعار صرف الدينار بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط حيث لاحظنا أن الميزان التجاري حقق فائضا في معظم سنوات فترة الدراسة لارتفاع حصيلة الصادرات النفطية على عكس ميزان العمليات الرأسمالية الذي حقق عجز وذلك لقلة رؤوس الأموال المتجهة إلى الجزائر .

الاقتراحات التوصيات:

- على السلطات تبني وإتباع سياسات اقتصادية مناسبة لتحقيق أسعار الصرف وميزان المدفوعات.
- البحث عن مصادر متنوعة للدخل الوطني للخروج من تبعية المحروقات، بتوسيع القاعدة الاقتصادية وتحفيز قطاعات الإنتاج وخلق الثروة .
- العمل على تهيئة الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي لغرض استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية
- دعم الصادرات خارج المحروقات وتشجيع المنتج المحلي ليحل محل السلع المستوردة لتقليص فاتورة الواردات.
- العمل من أجل الوصول إلى اقتصاد قوي، مرن ومتنوع لا يتأثر بالهزات والصدمات، وتحقيق قابلية تحويل الدينار على المستوى الدولي.
- تطبيق سعر الصرف المزدوج حيث يكون منخفضا بالنسبة لمستوردي السلع الثانوية.
- على الدولة العمل على تنويع صادراتها والإلمام بجميع المعلومات و المعطيات الكافية التي من شأنها بناء تنبؤات حول سير الاقتصاد و إعطاء صورة واضحة عن ميزان المدفوعات مع معالجة مشكلة أحادية الصادرات من خلال تنويعها في مجال الزراعة لأنها الحل البديل عن المحروقات .

الافاق المستقبلية :

دراسة تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري هي موضوع مهم يتطلب تحليلا دقيقا لتأثيراتها على الاقتصاد المحلي ، و العلاقات الخارجية حيث تتضمن التحليل

المالي و الاقتصادي لتأثيرات التقلبات لسعر الصرف على التجارة الخارجية ، و الاستثمارات الأجنبية و الديون الخارجية و السياسات النقدية و المالية المحلية .

و خلاصة القول أنه لا نكتفي فقط بالوقوف على تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على وضعية ميزان المدفوعات، و انما نحاول معرفة الأفاق المستقبلية، لضمان توازن ميزان المدفوعات الجزائري في ظل المعطيات الاقتصادية الراهنة و تبقى هذه الأخيرة صعبة المنال ما لم يتم التوقف على بعض المتغيرات الأساسية في الاقتصاد المرتبطة أكثر بالاقتصاد العالمي.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- بالعربية:

- إبراهيم اسماعيل الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزنا، 2007.
- الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات النقدية والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2004
- تادرس صبحي ا قريصة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية بيروت لبنان، 1983.
- تاية عدنان النعيمي، إدارة العملات الاجنبية، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن، 2012
- تقي عرفان الحسيني، التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان، 1999.
- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن 2010.
- جايد سعود مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- حسن عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1 الفتح للطباعة و النشر،مصر، 2003.
- حميدات محمود ، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1966، ص
- زكي رمزي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد، 118 الكويت، 1987.

- سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار ومكتبة الحامد للنشر، الأردن، 2001.
- السيد عبد المنعم علي، حبيب عبد الرحمن نظام ، النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت 1986.
- عابد محمد سيد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2016.
- العصار رشاد ، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2000 .
- علي حسام داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 ، 2002.
- فاروق طارق الحصري، الاقتصاد الدولي (نظريات التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، سياسات التجارة الدولية، المنظمات الاقتصادية الدولية، التجارة الإلكترونية، الأزمة المالية العالمية) المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر 2010.
- فخري سمير نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
- فريد أحمد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007.
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- كامل دريد آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
- كنج ماهر شكري و عوض مروان ، المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق) معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004.
- لطرش طاهر، الاقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- مجبونة مسعود، دروس في المالية الدولية ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر (بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد)، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- مياسيا كرام، في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر دار همومة، الجزائر، 2012.
- هاشم فؤاد، عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.
- هني أحمد ، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 .
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الجديد للنشر والتوزيع، الاردن، 2006 .
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.
- يونس محمود، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.

-LES CAHIERS FRANCAIS ,N 284,JAN,FEV,1998,

-Samuel donalain, économie . internationale, contemporaine, o.p.u Alger , 1993,.

الاطروحات والرسائل(المذكرات):

- أوباية صالح وعبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016) ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة عمار تليجي الأغواط، 2018،
- ايت يحي سمير، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2013-2014.
- بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، ملتقى دولي بعنوان أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2006.
- برنة، عبد العزيز، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي وأثرها على تعبئة المدخرات والتمويل والتنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2006.
- بعول نوفل، قياس أثر سعر الصرف على نسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الاجمالي 'دراسة حالة الجزائر (2000-2018) (مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2020
- بن دعاس زهير و كتاف شافية، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر نقشي الضغوط التضخمية حالة الجزائر (2001-2014) المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014). مارس 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، الجزائر.
- بوشريط كمال، تغيرات سعر الصرف وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.
- بوغانان آسيا، دراسة العالقة بين سعر الفائدة، سعر الصرف والطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري (1983-2014) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تقنيات الكمية في المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

- ترقو محمد، فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية -دراسة قياسية (تونس، الجزائر والمغرب) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012.
- تمار أمين، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر - للفترة (1986-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة لونيبي علي، البليدة، 2018 .
- تماضر جابر البشري الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (1970-2013) مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16 العدد 02 جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية، 2015.
- الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة، مجلة الباحث العدد 11، 2012،
- الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 11، العدد 11، 2012.
- دردوري لحسن ، لقليطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي -جامعة المسيلة-العدد -01مارس 2017
- دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2014.

- روابح عبد الرحمن ، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الصين إلى الولايات المتحدة للفترة (200-2016) مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 1 جامعة طاهري محمد، بشار، 2019.
- زنقيلة عبد الوهاب مادي محمد براهيم ، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر(1986-2018) مجلة الباحث، العدد 01،جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2020، ص: 404.
- شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009.بوشمال محمد، أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة(1990-2016) أطروحة دكتوراه ف العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2000.
- شيباني سليمان، سعر الصرف ة محدداته في الجزائر(1963-2006)، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2009.
- صرامة عبد الوحيد و نوفل بعلول، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات - دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2000-2016 جملة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 02، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018.
- صلوح محمد العيد، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنيرال خلال الفترة (1998-2013) مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2015.

- طوال هبة وآخرون، سبل وآليات علاج للاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، العدد 02 جامعة الجلفة، الجزائر، 2019.
- عباس علي براهيم، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012.
- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
- علي عبد الرحمن الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 04، العدد 03، جامعة مصطفى سطمبولي، معسكر، 2015.

المجلات والمؤتمرات:

- ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة بن أحمد، وهران، 2014 .
- يعلى زينب، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.

ملخص :

إن التشابك في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول أدى إلى ظهور مشكلة تباين العملات المتداولة وبغية التوصل إلى حل هذه المشكلة وتسهيل عمليات تبادل السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال بين الدول، تم اعتماد سياسة سعر الصرف، كآلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الاختلالات والصدمات على المستوى الداخلي والخارجي، ومن بين أهداف السياسة الاقتصادية التي تتأثر بتغيرات سعر الصرف نجد رصيد ميزان المدفوعات الذي يعكس وضعية الاقتصاد الوطني مع الخارج.

وباعتبار الجزائر دولة نفطية تعتمد في صادراتها على النفط كأهم مصدر للإيرادات فإنها شهدت أزمت بسبب صدمات أسعار النفط مما دفعها لتبني مجموعة إصلاحات لإعادة الاستقرار الوطني، حيث اعتمدت على سياسة تخفيض قيمة الدينار من أجل تحقيق التوازنات الخارجية، بهدف تشجيع ورفع حجم الصادرات والحد من الواردات بغية تحسين ميزان المدفوعات.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في تحليل انعكاس تقلبات سعر الصرف على ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2010-2022 خصوصا في ظل الاختلالات التي يشهدها هذا الأخير.

وقد توصلت الدراسة الى أن سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي لا يؤثر على ميزان المدفوعات الجزائري وسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية ليس لها أي تأثير على تحسين وضعية الميزان الكلي خلال فترة الدراسة وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و رصيد ميزان المدفوعات وعليه فلا بدّ من تشجيع الصادرات خارج المحروقات حتى تقلل من انعكاسات انخفاض أسعار البترول و تحافظ على استقرار ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف- ميزان المدفوعات - الميزان التجاري - رأس مال

Abstract :

The intertwining of economic and trade relations between countries has led to the emergence of the problem of variation in currencies in circulation. In order to reach a solution to this problem, and facilitate the exchange of goods and services, and the flow of capital between countries, the exchange rate policy was adopted as an effective mechanism to protect the national economy from imbalances and shocks at the internal and external levels. Among the objectives of economic policy that are affected by exchange rate changes, we find the credit of payments balance, which reflects the position of the national economy with the exterior world.

Considering that Algeria is an petroleum country whose exports depend on oil as the most important source of revenues, it witnessed crises due to oil price shocks which prompted it to adopt a set of reforms to restore national stability, as it relied on a policy of reducing the value of the dinar in order to achieve external balances, with the aim of encouraging and raising the volume of exports and reducing imports in order to improving the balance of payments. Therefore, this study aims to cover one of the biggest challenges facing the Algerian economy, which is analyzing the reflection of exchange rate fluctuations on Algeria's balance of payments during the period 2010-2022, especially in light of the imbalances that the latter is witnessing.

The study concluded that the exchange rate of the dinar against the US dollar does not affect the Algerian balance of payments, and the policy of devaluing the national currency has no effect on improving the position of the overall balance during the study period. The study concluded that there is an inverse relationship between the exchange rate and the balance of payments. Therefore, it is necessary to encourage exports outside of hydrocarbons in order to reduce the repercussions of the decline in oil prices and maintain the stability of the balance of payments.

Keywords: exchange rate - balance of payments - trade balance